الرقم الاقتصادي
Raqm Economist

العـدد الثـالث والأربعـون - أبريل 2026م

مجلة فصلية تصدرها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

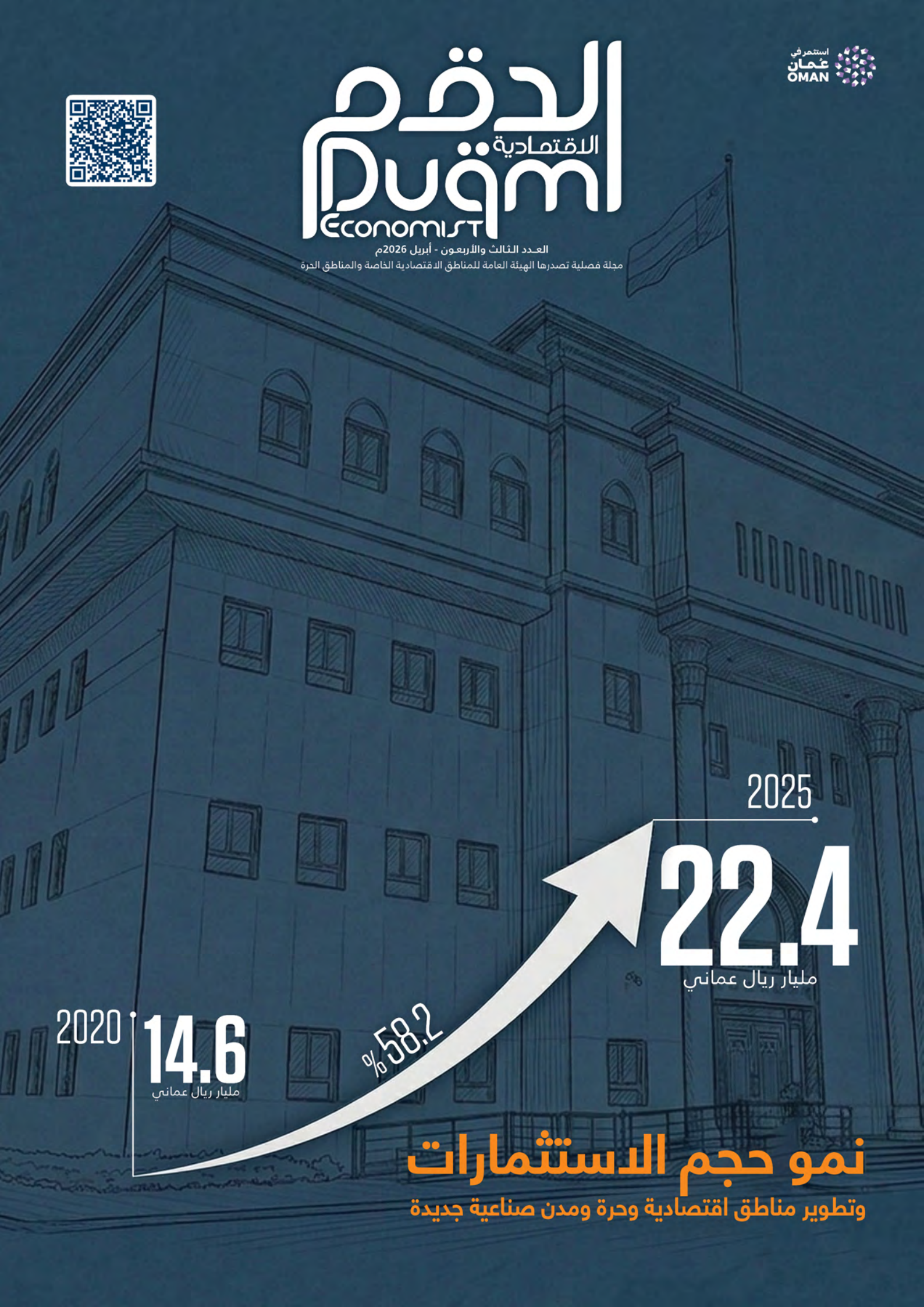

نمو حجم الاستثمارات

وتطوير مناطق اقتصادية وحرة ومدن صناعية جديدة

الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
Public Authority for Special Economic Zones and Free Zones
سلطنة عمان
Sultanate of Oman

استثمر في عمان OMAN

وجهتك الأمثل للاستثمار

انضم إلى المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية

تواصل معنا اليوم لبدء رحلتك الاستثمارية

مركز الاتصال
محلي **1919**
دولي **+968 80011110**

call.center@opaz.gov.om

https://zoneservices.gov.om

omanopaz

كلمات مضيئة

إنّ تطويرَ البيئةِ الاستثماريةِ والتجاريةِ تُعدُّ ضرورةً أساسيّةً لدفعِ عجلةِ التنميةِ بالبلاد ولذلك فقد وجّهنا الحكومةَ بتقديمِ المزيدِ من التسهيلاتِ اللازمة والحوافزِ التنافسية والبيئةِ الداعمةِ للاستثمار بما يسهل ممارسةَ الأعمالِ التجاريةِ لضمانِ تنويعِ اقتصادِنا الوطني وتحقيقِ نموٍّ مستدامٍ ولتوفيرِ المزيدِ من فرصِ العملِ في القطاعاتِ الاقتصاديّةِ والخدميّةِ المختلفة وبما يجعلُ البلادَ وجهةً استثماريّةً جاذبةً وأكثرَ اندماجًا في منظومةِ الاقتصادِ العالمي ولتحقيقِ هذا الاندماجِ فقد سعتْ حكومتُنا لبناءِ شبكةٍ واسعةٍ من الموانئِ والمناطقِ الحرّةِ والمناطقِ الاقتصاديةِ الخاصةِ والمناطقِ الصناعيةِ المتكاملةِ وتقديمِ الدّعمِ لبرامجِ الابتكارِ وريادةِ الأعمال وصناديقِ الاستثمار الوطنيةِ منها والمشتركة مع الدولِ الشّقيقةِ والصّديقة..

من الخطاب السامي

صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم

حفظه الله ورعاه

الهيئة العامة للمناطق
الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
Public Authority for Special
Economic Zones and Free Zones
Sultanate of Oman سلطنة عمان

مجلة فصلية متخصصة في
شؤون المناطق الاقتصادية والحرة
والمدن الصناعية

تصدر عن:
الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية
الخاصة والمناطق الحرة

المشرف العام
سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب

رئيس التحرير
صالح بن نبهان بن سيف المعمري

التحـريـر
آمنة بنت سالم بن ربيع السلطية

الاعداد والتصميم
الهوية الأولى للعلاقات
والدعاية والإعلان والنشر
@brandone_PR

المراسلات والإعلانات توجه
باسم : رئيس التحرير
ص. ب: 77
الرمز البريدي: 100
مسقط - سلطنة عمان

الهاتف:
+ 968 24507540

البريد الالكتروني:
magazine@duqm.gov.om

تابعونا على:
www.duqm.gov.om
www.opaz.gov.om

omanopaz
sezaduqm

+ 968 71144433

الآراء المنشـورة فـي المجلـة تعبـر
عـن وجهـة نظـر أصحابهـا، ولا تعبّـر
بالضـرورة عـن رأي المجلـة

**المجلة ترحب بالمقالات والبحوث
المتخصصة والدراسات الأكاديمية**

9 الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تحصل على شهادة المعيار الدولي لنظام إدارة الجودة ISO 9001:2015

10 22.4مليار ريال عُماني إجمالي حجم الاستثمار الملتزم به في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية

20 سعادة إبتسام الفروجية: توقيع 14 مشروعًا استثماريًا بقيمة 1.6 مليار ريال عُماني في 2025 وتوطين 6 منها بالمناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية

42 الدقم.. وجهة المستثمرين العالميين

استثمر في عُمان OMAN

نمو الاستثمارات.. والفرص الواعدة

لم يعد الحديث عن المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية في سلطنة عُمان مجرد استعراض لأرقام سنوية، بل أصبح قراءة في مسار تحوّل اقتصادي متكامل يقوده فكر استراتيجي واضح، ويستند إلى بيئة تشريعية مرنة، وبنية أساسية متطورة، ورؤية وطنية طموحة تتناغم مع مستهدفات رؤية عُمان 2040.

تجاوزت الاستثمارات الجديدة خلال عام 2025 حاجز 1.4 مليار ريال عُماني، ليرتفع إجمالي حجم الاستثمار الملتزم في المناطق التي تشرف عليها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة إلى 22.4 مليار ريال عُماني، بنمو نسبته 6.8% مقارنة بعام 2024. هذه الأرقام لا تعكس فقط زيادة في التدفقات المالية، إنما تعكس تصاعدًا في مستوى الثقة الدولية والإقليمية بالبيئة الاستثمارية العُمانية.

أن الاستثمار لم يعد متمركزًا في منطقة واحدة، بل بات يتوزع وفق ميزات تنافسية متخصصة لكل منطقة، في نموذج أقرب إلى "العناقيد الاقتصادية" التي تعزز التكامل بين الصناعة والخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد.

وبالتالي المرحلة الجديدة التي تتبناها الهيئة لا تقتصر على تخصيص الأراضي أو توقيع العقود – رغم أن 325 اتفاقية استثمارية خلال عام واحد رقمٌ لافت – بل تتجه نحو بناء تجمعات صناعية متكاملة، خاصة في قطاعات الطاقة المتجددة والصناعات التحويلية والتعدين.

في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، يجري تطوير مشاريع استراتيجية في مجال توربينات الرياح والهيدروجين الأخضر، فيما تشهد المنطقة الحرة بصحار مشاريع كبرى في تصنيع الخلايا والوحدات الشمسية. هذا التوجه يعكس إدراكًا عميقًا بأن المستقبل الاقتصادي العالمي يرتكز على الطاقة النظيفة وسلاسل القيمة المرتبطة بها.

إن التحول من "موقع استثماري" إلى "منصة إنتاج وتصدير متكاملة" هو ما يمنح هذه المناطق وزنها الحقيقي في الاقتصاد الوطني.

كما شكّل صدور قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بموجب المرسوم السلطاني رقم (2025/38)، إلى جانب إنشاء مناطق اقتصادية جديدة، نقلة نوعية في توحيد الإطار التشريعي وتبسيط الإجراءات، ومنح مزيد من المرونة والحوافز للمشروعات الاستراتيجية.

أن انضمام الهيئة إلى المنظمة العالمية للمناطق الحرة يعزز حضورها الدولي، ويفتح قنوات أوسع للاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في إدارة المناطق الاقتصادية.

هذه الخطوات تعكس قناعة راسخة بأن التنافسية اليوم لا تُبنى فقط على الموقع الجغرافي، بل على سرعة الإجراءات، ووضوح التشريعات، وجودة الخدمات الرقمية، وهو ما تؤكده مؤشرات التحول الرقمي ونضج الخدمات الإلكترونية.

الرقم الآخر الذي يستحق التوقف عليه هو توفير 4467 فرصة عمل للعمانيين خلال عام واحد، ليرتفع إجمالي عددهم في هذه المناطق إلى أكثر من 30 ألف موظف بنسبة تعمين 36%. فالتنويع الاقتصادي لا يُقاس فقط بحجم الاستثمارات، وإنما بمدى انعكاسها على سوق العمل، ونقل المعرفة، وتعزيز المحتوى المحلي.

وتجسد المبادرات النوعية التي أطلقتها الهيئة، مثل برنامج "خبرات" للاستفادة من الكفاءات الوطنية المتقاعدة، وإلزام المشاريع بتخصيص 10% من قيمة الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توجهًا واضحًا نحو اقتصاد أكثر شمولًا واستدامة، يوازن بين جذب الاستثمارات وتمكين المجتمع المحلي.

إذا كانت السنوات الماضية قد أرست البنية الأساسية، فإن السنوات المقبلة تبدو مرشحة لترسيخ مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي للصناعة والطاقة النظيفة والخدمات اللوجستية. فالوصول إلى أكثر من مليارى مستهلك عبر شبكة الاتفاقيات التجارية، والشراكات الاقتصادية مع قوى عالمية، يمنح السلطنة ميزة تنافسية نادرة.

المعادلة اليوم واضحة: استثمار نوعي، بيئة تشريعية مرنة، بنية أساسية متطورة، وكفاءات وطنية تمثل مجتمعةً الأساس لاقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة.

فإن 22.4 مليار ريال عُماني ليست مجرد حصيلة رقمية، بل مؤشر على مرحلة جديدة من النضج المؤسسي والاقتصادي. مرحلة تُدار فيها المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية بعقلية "منصات إنتاج عالمية"، لا مجرد مساحات صناعية.

وفي ظل هذا الزخم، تبدو الرسالة واضحة: سلطنة عُمان لا تكتفي بجذب الاستثمار، إنما تعيد تعريف دوره في صناعة مستقبلها الاقتصادي.

أسرة التحرير

المرحلة الجديدة التي تتبناها الهيئة تتجه نحو بناء تجمعات صناعية متكاملة خاصة في قطاعات الطاقة المتجددة والصناعات التحويلية والتعدين

مرسوم سلطاني
رقم 2026/39

بإصدار نظام الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

نحن هيثم بن طارق سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة،
وعلى قانون الأراضي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 80/5،
وعلى قانون تنظيم الانتفاع بأراضي سلطنة عمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 81/5،
وعلى قانون المناقصات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2008/36،
وعلى نظام الجهاز الإداري للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2020/75،
وعلى المرسوم السلطاني رقم 2020/105 بإنشاء الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة وتحديد اختصاصاتها،
وعلى نظام المحافظات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2022/36 ،
وعلى المرسوم السلطاني رقم 2022/53 في شأن الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمؤسسة العامة للمناطق الصناعية،
وعلى القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2025/37،
وعلى قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2025/38،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة،

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

يعمل بنظام الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة المرفق.

المادة الثانية

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام النظام المرفق، وإلى أن تصدر يستمر العمل باللوائح والقرارات القائمة، وبما لا يتعارض مع أحكام هذا المرسوم، والنظام المرفق.

المادة الثالثة

يلغى كل ما يخالف هذا المرسوم، والنظام المرفق، أو يتعارض مع أحكامهما.

المادة الرابعة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر في : 11 من رمضان سنة 1447هـ
الموافــق: 1 من مـــارس سـنة 2026م

هيثـم بن طـارق
سـلطان عـمـان

صلاحيات أوسع للهيئة لدعم بيئة استثمارية
مرنة ومستقرة ويرسّخ حوكمة المناطق

إطار تنظيمي موحد يعزز بيئة الأعمال ويساهم في جذب الاستثمار بالمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

مسقط - الدقم Duqm :

أوضحت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، أن نظام الهيئة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2026/39 يمثل أهمية تنظيمية لتحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها الهيئة، ويعزز بيئة الأعمال ويساهم في جذب الاستثمار ويرسّخ حوكمة المناطق.

وأكد معالي قيس بن محمد اليوسف رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، أن النظام يعطي صلاحيات أوسع متكاملًا مع قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والتشريعات المرتبطة، كما أنه يؤكد التزام الهيئة بتهيئة بيئة للاستثمار تتسم بالسهولة والمرونة والاستقرار.

وأضاف معاليه أن وجود نظام مستقل للهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة يُعدُّ مهمًّا لتحسين إجراءات وأنظمة العمل في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، وتمكين دور الهيئة المتمثل في التنمية الاقتصادية وتطوير التجمعات الصناعية واستقطاب الاستثمارات وتهيئة بيئة أعمال مستقرة تشريعيًّا وذات قدرة تنافسية عالية، من شأنها دعم جهود الحكومة في التنويع الاقتصادي وتحقيق قيمة محلية مضافة.

وأشار معاليه إلى أن النظام سيعزز الدور التنظيمي والإشرافي والرقابي للهيئة على المناطق التي تقع تحت إشرافها، من خلال منحها صلاحيات أوسع تضمن تكامل المنظومة التشريعية مع قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وتحقيق المواءمة بين جميع المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والصناعية القائمة، وأي مناطق قد تُنشأ مستقبلًا؛ حيث يجري العمل على تطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة، والمنطقة الاقتصادية الخاصة في الروضة، والمنطقة الحرة بمطار مسقط، إضافةً إلى أربع مدن صناعية جديدة في ولايات "المضيبي والسويق وثمريت ومدحا"، وذلك بهدف استيعاب أنشطة صناعية متنوعة وتعزيز قاعدة التصنيع المحلي.

وأكد معالي قيس بن محمد اليوسف أن الصلاحيات التي منحها النظام للهيئة ستمكّنها من تقديم حزمة متكاملة من الخدمات عبر المحطة الواحدة، تشمل تسجيل المشروعات وإصدار الموافقات والتراخيص والشهادات اللازمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية، وتنظيم تقديم الخدمات البلدية داخل المناطق، وإقرار القواعد الخاصة بإصدار تراخيص القوى العاملة غير العُمانية وتحديد نسب التعمين بالتنسيق مع وزارة العمل، إلى جانب تنظيم إجراءات الاستيراد والتصدير، ووضع نظام الإدارة الجمركية بالتنسيق مع شرطة عُمان السلطانية؛ بما يسهم في تقليص الإجراءات، ورفع كفاءة الأداء، وتحسين تجربة المستثمر.

يذكر أن الهيئة تشرف على 23 منطقة اقتصادية خاصة ومنطقة حرة ومدن صناعية وقد تجاوزت الاستثمارات الجديدة فيها خلال عام 2025 إلى نحو 1.4 مليار ريال عُماني ليرتفع بذلك إجمالي حجم الاستثمار الملتزم في المناطق التي تشرف عليها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة إلى 22.4 مليار ريال عُماني، مسجلًا نموًا بنسبة 6.8% مقارنة بعام 2024.

معالي قيس اليوسف: النظام جاء بصلاحيات أوسع متكاملة مع قانون المناطق والتشريعات المرتبطة، لتحقيق المواءمة بين جميع المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والصناعية القائمة، وأي مناطق قد تُنشأ مستقبلًا

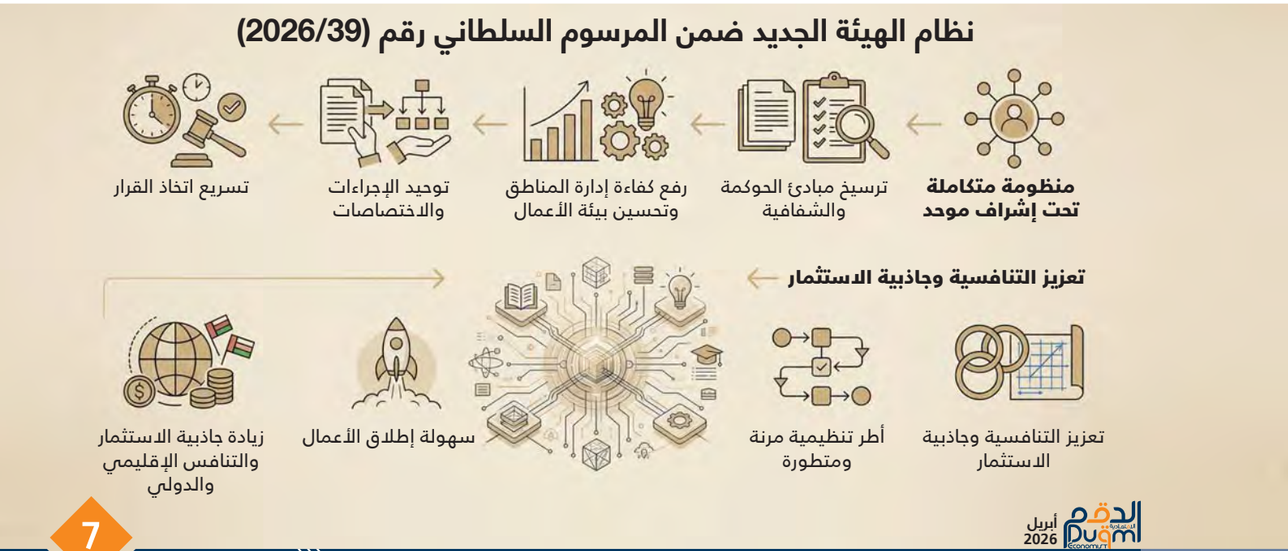

مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة يعقد اجتماعه الأول لعام 2026

مسقط - الدقم :

عقد مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة اجتماعه الأول لعام 2026، برئاسة معالي قيس بن محمد اليوسف رئيس مجلس الإدارة، وبحضور أعضاء المجلس.

وفي مستهل الاجتماع، رفع معالي رئيس المجلس باسم الهيئة وجميع المناطق التي تشرف عليها أسمى آيات الثناء والعرفان للمقام السامي على صدور المرسوم السلطاني رقم 2026/30 الخاص باتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة جمهورية الهند، ومالها من أثر بالغ في تنمية الاستثمارات في سلطنة عُمان، والتي تسعى الهيئة والمناطق التي تشرف عليها للاستفادة من هذه الاتفاقية الهامة.

كما رحب معالي رئيس المجلس بانضمام أعضاء مجلس الإدارة الجدد، مؤكدًا أهمية تكامل الجهود خلال المرحلة المقبلة لتعزيز تنافسية المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية، وقدم مجلس الإدارة الشكر على جهود معالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي على ترأسه مجلس الإدارة خلال الفترة الماضية وسعادة الشيخ ناصر بن سليمان الحارثي عضو مجلس الإدارة.

وناقش المجلس عددًا من الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال، من أبرزها إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس، بما في ذلك لجنتا التدقيق الخاصتان بالهيئة وبالمؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن"، وذلك بهدف تعزيز منظومة الحوكمة والرقابة ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.

كما استعرض المجلس مستجدات الأعمال في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية التي تشرف عليها الهيئة، واطّلع على سير تنفيذ المشاريع والمبادرات الاستراتيجية، إضافة إلى متابعة الموضوعات ذات الأولوية الرامية إلى تحسين بيئة الاستثمار واستقطاب المزيد من الاستثمارات النوعية. ومناقشة الممكنات اللازمة للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والربط البري وتطوير المشاريع في القطاع الصحي ومتطلبات منظومة الأمن والسلامة في المنطقة، بالإضافة إلى متابعة مستجدات الموقف التنفيذي للأعمال في المنطقة الاقتصادية الخاصة في الروضة.

وتطرق الاجتماع إلى أبرز المحاور التي تم تناولها خلال اللقاء الإعلامي للهيئة، وما تضمنه من مؤشرات أداء وإنجازات وخطط مستقبلية، مؤكدًا أهمية التواصل الفاعل مع مختلف الشركاء ووسائل الإعلام لإبراز دور المناطق الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي المستدام.

وأشاد المجلس خلال الاجتماع بتحقيق الهيئة المركز الأول في مؤشر أداء المؤسسات الحكومية بنسبة إنجاز بلغت 91% وبمُستوى أداء "ممتاز" خلال العام 2025، والذي جاء تأكيداً على ما يتمتع به موظفو الهيئة من روح المبادرة والتعاون والعمل بروح الفريق الواحد، ودلالةً على رسوخ التزام الهيئة، والمناطق التي تشرف عليها؛ بتطبيق أفضل الممارسات، وفاعلية جهودهم المبذولة في تحقيق أهداف الهيئة الاستراتيجية.

كما أشاد الاجتماع أيضًا بحصول الهيئة على تقدير ونتائج جيدة في البرنامج الوطني للتحول الرقمي الحكومي من خلال جهودها في تبسيط الإجراءات ورقمنة الخدمات وتكاملها مع الخدمات الحكومية الإلكترونية وما يترتب على ذلك من تحسين تجربة المستفيدين عبر تبسيط الإجراءات وتسريع الخدمات واستباق الاحتياجات الرقمي الحكومي.

الشكر والعرفان للمقام السامي بمناسبة صدور المرسوم السلطاني رقم (2026/30) بشأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين سلطنة عمان وجمهورية الهند، والتأكيد على أهميتها في جذب الاستثمارات

إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس، بما فيها لجنتا التدقيق للهيئة والمؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن)، لتعزيز الحوكمة والرقابة

استعراض مستجدات المشاريع والمبادرات في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية، ومتابعة الموضوعات ذات الأولوية لتحسين بيئة الاستثمار

الإشادة بحصول الهيئة على المركز الأول في مؤشر أداء المؤسسات الحكومية لعام 2025 بنسبة إنجاز 91 وتقدير "ممتاز"

الإشادة بنتائج الهيئة في البرنامج الوطني للتحول الرقمي الحكومي وجهودها في تبسيط الإجراءات ورقمنة الخدمات وتحسين تجربة المستفيدين

والهيئة تحصل على شهادة المعيار الدولي لنظام إدارة الجودة ISO 9001:2015

مسقط - الدقم :

حصلت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة على شهادة المعيار الدولي لنظام إدارة الجودة (ISO 9001:2015)؛ في إنجاز جديد يعكس التزام الهيئة المستمر بتطبيق أفضل الممارسات المؤسسية، والارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها للمستثمرين، ورفع القدرات التنافسية للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والصناعية ودورها في جذب الاستثمارات.

ويركز المعيار الدولي (ISO 9001:2015) على 7 مبادئ أساسية لإدارة الجودة تغطي التنظيم الداخلي والعلاقة مع المستهدفين من الخدمات بما في ذلك المستثمرون والموردون، ويستهدف مساعدة المؤسسات على تحسين أدائها وتقديم منتجات وخدمات تواكب تطلعات المتعاملين معها وتفي بالمتطلبات القانونية والتنظيمية، كما يعتبر أداةً فعالة لإدارة المخاطر، عبر المساعدة في تحديد النقاط الحرجة التي قد تؤثر على الجودة، وبالتالي اتخاذ التدابير المناسبة للتصدي لها، ويُضفي هذا المعيار أيضا طابعًا من الاحترافية والمصداقية على المؤسسة ويُعزز مكانتها في السوق ويجعلها أكثر تنافسية على الصعيدين المحلي والدولي وبهيئها لمزيد من النجاح والنمو في بيئة الأعمال الديناميكية.

وقال هيثم بن خليفة الشكيلي مدير دائرة الجودة والابتكار إن الهيئة عملت على تحقيق المتطلبات التي تستهدفها هذه الشهادة الدولية ضمن جهودها للارتقاء بالخدمات التي تقدمها المستثمرين في كل من المقر الرئيسي للهيئة والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، موضحا أن المعيار الدولي لنظام إدارة الجودة (ISO 9001:2015) يُسهم في رفع معايير الجودة ويُعزز من قدرة المؤسسات على تقديم خدمات تفوق توقعات المستفيدين، مما ينعكس إيجابيًا على مستوى رضاهم وولائهم، كما يُسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال تعزيز العمليات الداخلية وتبسيط الإجراءات.

وأكد أن الحصول على شهادة ISO 9001:2015 لمؤسسة تُعنى بالإشراف على المناطق الاقتصادية يمثل إنجازًا استراتيجيًا ذا تأثير عميق ويؤكد التزام الهيئة ببناء جسور من الثقة مع المستثمرين والشركاء، ويؤكد قدرتها على إدارة المناطق الاقتصادية بكفاءة واحترافية.

وأشار إلى أن تطبيق نظام إدارة الجودة له العديد من المكاسب على صعيد بيئة العمل بالهيئة من خلال تركيزه على تحسين العمليات والإجراءات، وإيجاد ثقافة مؤسسية تدعم الابتكار وتحفز الموظفين وتؤدي إلى زيادة الكفاءة التشغيلية، وقد تم توفير مستندات وأدلة شاملة للموظفين تُوضح المعايير والإجراءات المطلوبة لتطبيق النظام بهدف مساعدتهم على فهم الأدوار والمسؤوليات المناطة بهم.

وأضاف الشكيلي مدير دائرة الجودة والابتكار أن حلقات العمل التدريبية والاجتماعات التي تم عقدها خلال الأشهر الماضية بهدف بناء وتفعيل نظام إدارة الجودة عززت مستوى وعي الموظفين بأهمية الجودة ومتطلبات المواصفات، مؤكدًا أن حصول الهيئة على شهادة المعيار الدولي لنظام إدارة الجودة (ISO 9001:2015) يعتبرثمرة عمل جماعي من جميع العاملين بالهيئة ويؤكد التزام الجميع بالتميز والتطوير المستدام.

اعتماد دولي يؤكد كفاءة منظومة الجودة بالهيئة وتطبيق أفضل الممارسات المؤسسية والارتقاء بمستوى الخدمات

نظام إدارة الجودة الدولي يدعم ثقة المستثمرين ويعزز تنافسية المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

تجاوزت الاستثمارات الجديدة 1.4 مليار ريال عُماني في عام 2025

22.4 مليار ريال عُماني إجمالي حجم الاستثمار الملتزم به في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية

مسقط - الدقم :

تجاوزت الاستثمارات الجديدة في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية خلال عام 2025 إلى نحو 1.4 مليار ريال عُماني ليرتفع بذلك إجمالي حجم الاستثمار الملتزم في المناطق التي تشرف عليها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة إلى 22.4 مليار ريال عُماني، مسجلًا نموًا بنسبة 6.8% مقارنة بعام 2024.

وأشارت الهيئة خلال اللقاء الإعلامي أنه جرى خلال 2025 توقيع 325 اتفاقية استثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وطرح مساحات جديدة مهيأة للاستثمار الصناعي في عدد من المناطق، ويجري العمل على تطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة، والمنطقة الاقتصادية الخاصة في الروضة، والمنطقة الحرة بمطار مسقط، إضافة إلى أربع مدن صناعية جديدة في الولايات "المضيبي والسويق وثمريت ومدحا" وذلك بهدف استيعاب أنشطة صناعية متنوعة، وتعزيز قاعدة التصنيع المحلي، وإيجاد فرص عمل إضافية للشباب العُماني.

بيئة استثمارية تنافسية وجاذبة

أكد معالي قيس بن محمد اليوسف، رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، أن المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية التي تشرف عليها الهيئة شهدت نموًا ملحوظًا في حجم الاستثمارات خلال الخطة الخمسية العاشرة، في مؤشر يعكس الثقة المتنامية في البيئة الاستثمارية التي توفرها سلطنة عُمان، ويؤكد نجاح السياسات الاقتصادية في تعزيز جاذبية السلطنة كوجهة استثمارية تنافسية على المستويين الإقليمي والدولي.

وأوضح معاليه أن هذا النمو تزامن مع الارتفاع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المعلن عنه خلال ملتقى "معًا نتقدم"، حيث بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عُمان حتى نهاية عام 2025 نحو 30 مليار ريال عُماني، مشيرًا إلى أن هذه النتائج تحققت بفضل التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق – حفظه الله ورعاه – وبفضل تكامل الجهود الحكومية والخاصة، مؤكدًا أن الاستثمارات الأجنبية خلال السنوات الخمس الماضية نمت بمعدل يعادل ما تحقق خلال الخمسين عامًا السابقة.

توقيع 325 اتفاقية استثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية وطرح مساحات جديدة مهيأة للاستثمار الصناعي في عدد من المناطق

حققت الهيئة في عام 2025م نسبة 75% في تقييم الإجادة المؤسسية، وسجّلت أداءً إيجابيًا في 26 مؤشرًا، وجاءت ضمن أفضل 10 جهات حكومية في 5 مؤشرات رئيسية

وأشار معاليه إلى أن عام 2025 شهد نموًا في حجم الاستثمارات بالمناطق التي تشرف عليها الهيئة بنسبة 6.8%، نتيجة توقيع 325 عقدًا استثماريًا، بحجم استثمار يقارب مليارًا وأربعمائة مليون ريال عُماني، ليرتفع بذلك إجمالي حجم الاستثمار التراكمي في هذه المناطق إلى نحو 22.4 مليار ريال عُماني حتى نهاية عام 2025، وهو ما يعكس الدور الحيوي لهذه المناطق في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز التنويع الاقتصادي.

وبيّن معاليه أن دور الهيئة لا يقتصر على تخصيص وتأجير الأراضي، بل يمتد إلى بناء بيئة استثمارية متكاملة قائمة على تطوير البنية الأساسية، وتقديم الحوافز التنافسية، وتسهيل الإجراءات، بما يسهم في جذب الاستثمارات النوعية، مؤكدًا أن المرحلة المقبلة تتطلب التحول من نموذج جذب المصانع فقط إلى بناء تجمعات اقتصادية متكاملة تعزز القيمة المضافة وتدعم سلاسل الإمداد والإنتاج.

وفي هذا السياق، أوضح معاليه أن الهيئة نجحت في تطوير منظومة متكاملة لدعم قطاع الطاقة المتجددة، حيث تم استقطاب مشروع لتصنيع أجزاء توربينات الرياح في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، يستهدف في مرحلته الأولى إنتاج أجزاء التوربينات والشفرات، على أن تشمل المرحلة الثانية تصنيع أبراج التوربينات، بما يسهم في توطين الصناعات المرتبطة بالطاقة النظيفة.

كما شهدت المنطقة الحرة بصحار توقيع مشاريع استراتيجية لتصنيع وتوريد الخلايا والوحدات الشمسية عالية الكفاءة، بطاقة إنتاجية مستهدفة تبلغ 6 جيجاواط من الخلايا الشمسية و3 جيجاواط من الوحدات الشمسية سنويًا، إلى جانب مشروع "يونايتد سولار" لإنتاج مادة البولي سيليكون المستخدمة في تصنيع الألواح الشمسية. وفي الإطار ذاته، يجري تنفيذ مشروع "أكمي" للهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء في الدقم، حيث تبلغ مساحة المرحلتين الثانية والثالثة نحو 80 كيلومترًا مربعًا، ومن المتوقع أن تحقق كل مرحلة إنتاجًا سنويًا يقدر بنحو 71 ألف طن من الهيدروجين الأخضر و400 ألف طن من الأمونيا الخضراء، بما يعزز مكانة السلطنة كمركز إقليمي لإنتاج الطاقة النظيفة.

وأضاف معاليه أن الهيئة تعمل على تطوير تجمعات اقتصادية متخصصة، من بينها مشروع التجمع الاقتصادي المتكامل لسلاسل التبريد في الدقم، والتجمع الاقتصادي المتكامل للألمنيوم في مدينة صحار الصناعية، إلى جانب التجمع الاقتصادي المتكامل للتعدين في شليم، ودراسة إنشاء مجمع السليكا والصناعات التعدينية، بهدف تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية وتطوير الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة.

وأكد معاليه أن سلطنة عُمان تمتلك مزايا تنافسية استراتيجية، من أبرزها قدرتها على الوصول إلى أكثر من مليار مستهلك حول العالم، مستفيدة من شبكة اتفاقيات التجارة الحرة والشراكات الاقتصادية، مشيرًا إلى أن السلطنة تُعد من بين أربع دول عالميًا تجمع بين اتفاقيات تجارية وشراكات اقتصادية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الهند في آنٍ واحد، وهو ما يوفر فرصًا كبيرة للشركات العالمية لاتخاذ السلطنة مركزًا للتصنيع والتصدير إلى الأسواق العالمية.

وفيما يتعلق بتعزيز المحتوى المحلي وتنمية الكفاءات الوطنية، أوضح معاليه أن الهيئة نفذت 72 مبادرة تدريبية وتنموية، إلى جانب إلزام المشاريع بتخصيص 10% من قيمة الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما أسهم في تعزيز مشاركتها في سلاسل التوريد وتنمية قدراتها التنافسية.

وأعلن معاليه عن إطلاق مبادرة "خبرات"، التي تهدف إلى تعظيم الاستفادة من الكفاءات الوطنية، من خلال إنشاء قاعدة بيانات شاملة للخبرات المتراكمة، خاصة لدى المتقاعدين من القطاعين الحكومي والخاص، وتوظيفها في دعم المشاريع التنموية ونقل المعرفة وتعزيز القدرات المؤسسية، موضحًا أن المبادرة تأتي تنفيذًا لمخرجات ملتقى "معًا نتقدم" الذي عُقد تحت الرعاية الكريمة لصاحب السمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، بما يعكس توجهًا وطنيًا للاستفادة من الخبرات الوطنية بوصفها ركيزة أساسية للتنمية المستدامة.

كما أعرب معاليه عن بالغ الاعتزاز بالتصديق على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند، مؤكدًا أن هذه الاتفاقية تمثل خطوة استراتيجية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وجذب المزيد من الاستثمارات النوعية، وفتح آفاق أوسع أمام الصادرات العُمانية.

وأشار معاليه إلى أن هذه الاتفاقية حققت تقدمًا ملحوظًا في تطوير أدائها المؤسسي، حيث حصلت على شهادة نظام إدارة الجودة (ISO 9001:2025)، وحققت مستوى متقدمًا في نضج الخدمات الرقمية بلغ 28 من أصل 30 وفق مؤشر قياس التحول الرقمي لعام 2025، بما يعكس التزام الهيئة بتطبيق أفضل الممارسات العالمية وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للمستثمرين.

وأكد معاليه في كلمته أن الهيئة مستمرة في تنفيذ استراتيجيتها الهادفة إلى ترسيخ مكانة المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية كوجهات استثمارية رائدة، من خلال تطوير بيئة أعمال تنافسية، وتقديم حوافز نوعية، وتعزيز التجمعات الاقتصادية المتخصصة، بما يسهم في دعم مسيرة التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، مشيرًا إلى أن انضمام الهيئة إلى المنظمة العالمية للمناطق الحرة يعزز حضورها الدولي ويفتح آفاقًا أوسع للاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في إدارة وتطوير المناطق الاقتصادية.

تعمل الهيئة على تعزيز تنافسية هذه المناطق وجذب الاستثمارات النوعية إليها بما يدعم جهود التنويع الاقتصادي

الهيئة هي الجهة الحكومية المسؤولة عن الإشراف والتنظيم والتطوير لجميع المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية

تطوير البيئة التشريعية

من جانبه أوضح سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب نائب رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة أن عام 2025 شهد العديد من الإنجازات في مختلف المحاور التي تركز

عليها الهيئة والتي تشمل: التخطيط والتطوير، والتنظيم والإشراف، والتسهيل وتقديم رعاية ما بعد الخدمة، والتسويق وجذب الاستثمارات، والتشغيل وتسريع الأعمال والتميز المؤسسي.

وأضاف إن العام الماضي شهد مزيدًا من التطوير للبيئة التشريعية من خلال صدور قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بموجب المرسوم السلطاني (2025/38) الذي استهدف توحيد المنظومة التشريعية بين مختلف المناطق، ومنح مرونة وحوافز إضافية للمشروعات الاستراتيجية، واستحدث أحكاما تنظم مشروعات التطوير العقاري، كما شهد أيضًا إصدار المرسوم السلطاني رقم (2025/87) بإنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة، والمرسوم السلطاني رقم (2025/88) بإنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة في الروضة، بولاية محضة بمحافظة البريمي.

مشاريع جديدة

واستعرض سعادته التطورات التي شهدتها المناطق، مشيرا إلى أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالظاهرة شهدت بدء الأعمال الإنشائية للمرحلة الأولى مع انطلاق العمل في إنشاء الطرق الرئيسية وقنوات تصريف المياه وتوقيع 11 اتفاقية بين المقاول الرئيسي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 5.7 مليون ريال عماني، موضحا أن نسبة الإنجاز في هذه المرحلة بلغت بنهاية العام الماضي حوالي 14.9%.

وأضاف إن المنطقة الاقتصادية الخاصة في الروضة شهدت توقيع اتفاقية تطوير وتشغيل مع شركة محضة للتطوير بهدف تطوير المرحلة الأولى بمساحة 14 كيلومترا مربعا وقد تم تسليم الموقع للمطور واعتماد المخطط الشامل، كما قامت الهيئة بطرح مناقصة تنفيذ قنوات تصريف المياه.

وفي المنطقة الحرة في مطار مسقط الدولي أشار سعادته إلى إنجازًا جيدًا في مباني الخدمات العامة والبوابات والسور الأمني، وتم إنجاز 72% من مشروع شبكات الطرق والمرافق الأساسية.

وأوضح خلال حديثه أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم شهدت إسناد مناقصة الخدمات الاستشارية لإعداد المخطط العام التفصيلي للمنطقة الساحلية السياحية بمساحة 31 كيلومتر مربع بهدف استقطاب المزيد من الاستثمارات السياحية وتطوير نمط الحياة بالدقم.

استهداف 500 شركة أجنبية

وأكد سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب أن الهيئة عملت خلال العام الماضي على زيادة الاستثمار الأجنبي

عبر التواصل مع أكثر من 500 شركة، مستهدفةً قطاعات الصناعات الدوائية والغذائية، والبناء المستدام والخدمات، والأعمال اللوجستية والتخزين، وتقنيات ومعدات الطاقة المتجددة.

وقال إن الهيئة أطلقت منصة تتبع المشاريع الاستراتيجية بهدف متابعة تطورات المشاريع من مرحلة التفاوض وحتى توقيع اتفاقيات الانتفاع وبدء الأعمال الإنشائية، موضحًا أن عدد المشاريع المسجلة في المنصة بلغ بنهاية العام الماضي 294 مشروعًا في قطاعات الطاقة المتجددة، والبتروكيماويات، والأغذية والصيد البحري، والمعادن، إلى جانب قطاعات أخرى متنوعة.

توفير فرص عمل جديدة

وفيما يخص توفير فرص العمل أكد سعادته إن المناطق التي تشرف عليها الهيئة وفرت خلال العام الماضي 4467 فرصة عمل للعمانيين متجاوزة المستهدف خلال العام والبالغ 2500 فرصة عمل ليرتفع بذلك إجمالي عدد العمانيين العاملين في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية إلى 30 ألفا و780 عاملًا من إجمالي نحو 85 ألف عامل، فيما بلغت نسبة التعمين 36%، كما بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذه المناطق إلى 4,774 منشأة.

إطلاق النسخة المحدثة من منصة "Omap"

تضمن اللقاء إطلاق النسخة المحدثة من منصة "Omap" التي تمثل المرجع المركزي للبيانات المكانية والمخططات الهيكلية لجميع المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، وتعد نافذة رقمية موحدة تجمع بيانات جميع المناطق تحت مظلة واحدة، وتتيح للمستثمرين والجهات الحكومية والمطورين الوصول إلى معلومات دقيقة وحديثة عبر خرائط تفاعلية ثنائية وثلاثية الأبعاد، بما يعزز من جودة اتخاذ القرار ويسرّع الإجراءات المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية.

فعّلت الهيئة منصة "تجاوب" الوطنية وتفاعلت مع 167 طلبًا حتى نهاية 2025

استعراض مشروع منصة "ربط"

كما استعرضت المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن" مشروع منصة "ربط" التي تعد منصة بيانات ذكية تجمع الموردين المحليين وتعنى بربط الصناعات القائمة في المناطق الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة مع المناقصات الحكومية، بحيث يتم إدراج الصناعات والخدمات المنتجات المحلية في مستندات المناقصات عن طريق ربطها بفاتورة الكميات والمشتريات الحكومية لتفضيلها كمنتجات ذات أولوية يجب استخدامها أو شرائها وتوريدها للمشاريع، بالإضافة الى تحليل جميع منتجات وخدمات الشركات العاملة في المدن الصناعية بهدف دراستها وربطها مع الشركات والقطاعات الأخرى.

مؤشرات المحطة الواحدة

وبينت الهيئة أن المحطة الواحدة سجّلت إنجازات خلال العام 2025 فقد بلغ عدد تراخيص الأنشطة الاقتصادية 2,509 تراخيص، في حين سُجّل إصدار 1,125 ترخيصًا للخدمات العامة، و2,605 سجلات تجارية، ما يعكس تنامي حجم الخدمات وتسهيل الإجراءات المقدمة للمستفيدين، وبلغ عدد التراخيص البيئية 131 ترخيصًا، فيما وصلت التصاريح البيئية إلى 225 تصريحًا. فيما تم إصدار 419 تأشيرة للمستثمرين و7,114 ترخيص عمل، إلى جانب 284 إباحة بناء.

البيئة والموارد الطبيعية

وذكرت الهيئة أن عام 2025 شهد متابعات مشروع توربينات الرياح في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الذي تبلغ قيمته 70 مليون ريال عُماني والذي يستهدف في مرحلته الأولى إنتاج عدد من أجزاء توربينات الرياح، فيما سيتم خلال المرحلة الثانية تصنيع أبراج توربينات الرياح، في حين وقعت المنطقة الحرة بصحار مشروع تصنيع وتوريد الخلايا والوحدات الشمسية عالية الكفاءة بمستهدف سنوي يبلغ 6 جيجاوات من الخلايا الشمسية و3 جيجاوات من الوحدات الشمسية، فيما تبلغ مساحة المرحلة الثانية والثالثة من مشروع اكمي للهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء الذي تم توقيعه في عام 2025م في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم 80 كم مربع ومن المتوقع أن تحقق كل مرحلة انتاجاً سنوياً يبلغ 71 ألف طن من الهيدروجين الأخضر و400 طن من الأمونيا الخضراء.

وعلى صعيد المشاريع القائمة تجاوزت نسبة الإنجاز في المرحلة الأولى لمشروع أكمي 50%، فيما حققت أعمال إنشاء مصنع الحديد الأخضر التابع لشركة جندال أكثر من 30%.

حوكمة الجهاز الإداري والموارد والمشاريع

حققت الهيئة في عام 2025م نسبة 75% في تقييم الإجادة المؤسسية، وسجّلت أداءً إيجابيًا في 26 مؤشرًا، وجاءت ضمن أفضل 10 جهات حكومية في 5 مؤشرات رئيسية، كما حصلت الهيئة على شهادة المعيار الدولي لنظام إدارة الجودة ISO 9001:2025 كأحد مخرجات مشروع نظام إدارة الجودة في كل التقسيمات الإدارية بالهيئة والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وفي الخدمات الرقمية حققت الهيئة 28% من أصل 30% وفق قياس التحول الرقمي للعام 2025م، نتيجة حصر وتوثيق الخدمات وتبسيط الإجراءات وأتمتتها وتحسين تجربة المستخدم، كما تم تطوير وأتمتة 25 خدمة داخلية وخارجية شملت خدمات تشغيلية وإدارية ورقمية، مما أسهم في رفع كفاءة الإجراءات وتحسين تجربة المستفيدين.

كما فعّلت الهيئة منصة "تجاوب" الوطنية وتفاعلت مع 167 طلبًا حتى نهاية 2025م، شملت 28 مقترحًا و78 شكوى و46 استفسارًا و15 بلاغًا بزمن استجابة قياسي تراوح بين أقل من 10 دقائق ويومين.

تجربة ناجحة

وشهد اللقاء الإعلامي استعراض تجربة ناجحة من مدينة الرسيل الصناعية وهي تجربة شركة أريج للزيوت النباتية ومشتقاتها.

يُذكر أن الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تُعد الجهة الحكومية المسؤولة عن الإشراف والتنظيم والتطوير لجميع المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية في سلطنة عُمان، حيث تشرف على منظومة متكاملة من المناطق الاستثمارية التي تشمل ثلاث مناطق حرة هي: المنطقة الحرة بصلالة، والمنطقة الحرة بصحار، والمنطقة الحرة بالمزيونة، إضافة إلى ثلاث مناطق اقتصادية خاصة هي: المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، ومنطقة الظاهرة الاقتصادية، ومنطقة الروضة الاقتصادية، إلى جانب أكثر من 15 مدينة صناعية موزعة في مختلف محافظات سلطنة عُمان. وتعمل الهيئة على تعزيز تنافسية هذه المناطق وجذب الاستثمارات النوعية إليها بما يدعم جهود التنويع الاقتصادي، ويرسخ مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي للصناعة والخدمات اللوجستية والاستثمار، تحقيقًا لمستهدفات رؤية عُمان 2040.

معالي قيس بن محمد اليوسف

رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

إنجازات ومؤشرات:

تأكيد التزام الهيئة بمواصلة تطوير المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية وتعزيز دورها في دعم الاقتصاد الوطني

الهيئة تحقق مستوى متقدمًا في نضج الخدمات الرقمية بنسبة 28% من أصل 5 وفق قياس التحول الرقمي لعام 2025

حصول الهيئة على شهادة المعيار الدولي لنظام إدارة الجودة (ISO 9001:2025) يعزز مهنية المؤسسة ومصداقيتها ويرفع من درجة تنافسيتها محليًا ودوليًا

إنشاء تجمعات اقتصادية متخصصة لتعزيز الصناعات التحويلية واللوجستية ذات القيمة المضافة

العمل بمبدأ الشراكة المجتمعية لتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والصناعية

بـالأرقـام:

325
عقدًا استثماريًا جديدًا تم توقيعها

%6.8
نسبة النمو في الاستثمارات الجديدة

1.4
مليار ريال عماني إجمالي الاستثمارات الملتزم بها

22.4
مليار ريال عماني حجم الاستثمارات الجديدة

هدف الهيئة لا يقتصر على تأجير الأراضي وحسب بل يمتد ليشمل:

- تهيئة البيئة الاستثمارية
- تعزيز البنى الأساسية
- تقديم الحوافز والمزايا الجاذبة للاستثمارات
- بناء منظومة متكاملة من التجمعات الاقتصادية

إطلاق مبادرة "خبرات" لحصر الكفاءات والاستفادة من الخبرات المتوفرة خصوصًا المتقاعدين من القطاعين الحكومي والخاص

التجمعات الاقتصادية المستهدفة:

- مجمع السيليكا والصناعات التعدينية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم
- التجمع الاقتصادي المتكامل للتعدين في شليم
- التجمع الاقتصادي المتكامل للألمنيوم بمدينة صحار الصناعية
- التجمع الاقتصادي المتكامل لسلاسل التبريد في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

العمل على تعزيز المحتوى المحلي والتشغيل عبر:

تعزيز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل التوريد

تنفيذ 72 مبادرة تدريبية وتنموية

إلزام المشاريع بتخصيص 10% من قيمة الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إطلاق مشاريع جديدة في الطاقة المتجددة:

المنطقة الحرة بصحار:

- مشروع تصنيع وتوريد الخلايا والوحدات الشمسية عالية الكفاءة
- مشروع يونايتد سولار لإنتاج البولي سيليكون المستخدم في تصنيع الألواح الشمسية

المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم:

- مشروع توربينات الرياح
- تطوير المرحلتين الثانية والثالثة من مشروع أكمي للهيدروجين الأخضر (H_2)

اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع جمهورية الهند:

سلطنة عمان من بين 4 دول في العالم فقط لديها اتفاقيات تجارة حرة وشراكة اقتصادية مع الولايات المتحدة والهند في آن واحد

الاتفاقيتان فرصة كبيرة للشركات في سلطنة عمان للاستفادة من هذه الميزة

سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب

نائب رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

ارتفع إجمالي عدد العُمانيين العاملين في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعيّة

30,780

عدد العُمانيين العاملين

نسبة تعمين

إطلاق منصة تتبع المشاريع من مرحلة التفاوض حتى توقيع اتفاقيات الانتفاع وبدء الأعمال الإنشائية لضمان تنظيم أفضل للمشروعات

استهداف أكثر من

500

شركة أجنبية لتعزيز الاستثمار في القطاعات الطاقة المتجددة، الصناعات الدوائية والغذائية، البناء المستدام والخدمات، والأعمال اللوجستية والتخزين

294

مشروعًا عدد المشاريع المسجلة في منصة تتبع بنهاية العام الماضي

توفير

4,467

فرصة عمل للعمانيين ودعم 4,774 مؤسسة صغيرة ومتوسطة

نمو متكامل... واستثمار يصنع الأثر

التخطيط والتطوير: تطوير يتقدم بثقة

المنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة — تقدم الأعمال **%14.87**

11 اتفاقية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 5.7 مليون ريال عماني

600 لوح شمسي

توفير 25%

خفض 24.8 طن انبعاثات شهريًا

المنطقة الاقتصادية الخاصة في الروضة

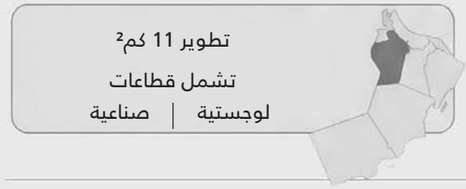

لوجستية صناعية

اعتماد خطط التنفيذ

المنطقة الحرة بمطار مسقط

إنجاز

تشمل شبكات الطرق والمرافق الأساسية

إنجاز متقدم في المباني الجمركية والبوابات والسور الأمني

مخطط سياحي بالدقم بمساحة

3100 هكتار

تعزيز استقطاب الاستثمارات السياحية

تطوير نمط الحياة

مدن صناعية جديدة:

الأهداف:

- استيعاب أنشطة صناعية متنوعة
- توسيع قاعدة التصنيع المحلي
- توفير فرص عمل

إنجازات المؤسسة العامة للمناطق الصناعـــــية «مدائن» خلال عام 2025

استثـمارات القـطاع الخـاص

- حجـم الاسـتثمار الملتـزم بـه: 251 مليـون ريـال عُمانـي
- الاسـتثمار التراكمـي: 7.812 مليـار ريـال عُمانـي
- عـدد الاتفاقيـات الموقعـة: 239 اتفاقيـة
- عـدد طلبـات الاسـتثمار التـي تـم التعامـل معهـا: 411 طلبًـا

توزيع الاستثمارات:

صناعي: 218.2 مليون ريال عُماني
- 148 اتفاقية

تجاري: 21.6 مليون ريال عُماني
- 43 اتفاقية

لوجستي: 1.31 مليون ريال عُماني
- 17 اتفاقية

قطاعات أخرى: 10.16 مليون ريال عُماني
- 31 اتفاقية

مشاريع القطاع الخاص الجاري تنفيذها

- مشاريع استثمارية قيد التنفيذ: 5
- مبنى المواقف المتعددة – واحة المعرفة مسقط: 5%
- مزرعة الطاقة الشمسية – صحار الصناعية (97 ميجاوات): 5%
- مبنى سنترال 7 – واحة المعرفة مسقط: 30 %
- المنطقة السكنية UP Town – الرسيل الصناعية: قيد التنفيذ
- مزرعة الطاقة الشمسية – واحة المعرفة مسقط (1.8 ميجاوات): 5%

المشاريع التي تم افتتاحها

- افتتاح مجمع الغيث للصناعات الكيميائية بمدينة صور الصناعية
- افتتاح 9 مصانع ضمن برنامج "لدائن" بمدينة صحار الصناعية
- حجم الاستثمارات: 40 مليون ريال عُماني

الدراسات والتصاريح البيئية

- عدد المشاريع في المنطقة:966 مشروعًا
- التصاريح البيئيـة المجـددة: 33 تصريحًا
- تراخيص المزاولة سارية المفعول:15 ترخيصًا
- تقارير الرصد البيئي المستلمة والمراجعة: 3 تقارير

الشؤون البيئية - التفتيش والرقابة

- إجمالي الزيارات الميدانية: 596 زيارة
- زيارات روتينية: 421
- زيارات مفاجئة: 175
- تقارير الزيارات: 233 تقريرًا
- الشركات الملتزمة: 368 شركة
- الشركات غير الملتزمة: 25 شركة
- الشكاوى المستلمة: 16 شكوى
- الحوادث المسجلة: 5 حوادث
- التحقيقات: 3
- المخالفات: 7
- الإنذارات: 21

تطوير البنية الأساسية

- مشاريع البنية الأساسية المكتملة: 1
- 5 مشاريع بنية أساسية مكتملة
- إعادة تأهيل البنية الأساسية والخدمات المساندة للمراحل (1–6) بمدينة صحار الصناعية، مع إنشاء مرافق للتوسعات الإضافية
- تصميم وإنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي بمدينة صور الصناعية
- إعداد المخطط التطويري للمدينة السكنية في مدينة سمائل الصناعية
- إنشاء مجمع مدائن الريادي بمدينة نزوى الصناعية
- التصميم التفصيلي والإشراف على إنشاء مجمع مدائن الريادي بمدينة محاس الصناعية

مشاريع البنية الأساسية الجاري تنفيذها

9 مشاريع قيد التنفيذ

- مدينة المضيبي الصناعية (المرحلة الأولى): 4%
- إعادة تأهيل البنية الأساسية والمخطط الرئيسي لمدينة الوادي الكبير الصناعية: 85%
- تطوير المخطط العام لمدينة صور الصناعية: 85%
- محطة ضخ المياه وخط الربط لتوسعات مدينة ريسوت الصناعية: 5%
- تطوير مرافق مربع صناعة وصيانة السفن بمدينة صور الصناعية: 85%
- مدينة السويق الصناعية: 2%
- مدينة مدحاء الصناعية: 2%
- مخطط المدينة السكنية بمدينة نزوى الصناعية: 10%
- مجمع مدائن الريادي بمدينة الرسيل الصناعية: 2%

المحطة الواحدة

السجلات والتراخيص

السجلات التجارية القائمة: 1,717 سجلًا
التـراخـيـــص الصـــادرة: 1,643 ترخيصًا

توزيع التراخيص:

صناعي: 913 تجاري: 302
خدمي/لوجستي: 244
أخرى: 184

الخدمات العامة

عقـود الإيـجـار: 300 عقد
إلغاء عقود الإيجار: 180 عقدًا

إباحات البناء

إباحات البناء الصادرة: 206 إباحات

سعادة إبتسام الفروجية وكيلة ترويج الاستثمار في حوار خاص لـ الدقم Duqm Economy:

توقيع 14 مشروعًا استثماريًا بقيمة 1.6 مليار ريال عُماني في 2025 وتوطين 6 منها بالمناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية

المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية تشكّل منصات استثمارية جاهزة لجذب الاستثمارات النوعية مدعومة ببنية أساسية متقدمة وحوافز تسهّل وتسريع تنفيذ المشاريع

مسقط - الدقم Duqm Economy :

قالت سعادة ابتسام بنت أحمد الفروجية وكيلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لترويج الاستثمار إن عام 2025 شهد توقيع عدد من المشروعات الاستثمارية عبر منظومة استثمر في عُمان، في خطوة تعكس الدور الذي تؤديه المنظومة في تحويل الاهتمام الاستثماري إلى مشروعات فعلية على أرض الواقع.

وأوضحت سعادتها في حوار خاص لـ الدقم Duqm Economy أنه تم خلال العام توقيع 14 مشروعًا استثماريًا بإجمالي قيمة استثمارية بلغت نحو 1.6 مليار ريال عُماني، الأمر الذي يعكس حجم الثقة المتنامية في البيئة الاستثمارية التي توفرها سلطنة عُمان، وما تتمتع به من مقومات جاذبة للمستثمرين.

وأضافت سعادتها أن من بين هذه المشروعات تم توطين 6 مشروعات في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، ما يعكس الأهمية المتزايدة لهذه المناطق بوصفها منصات استثمارية مهيأة لاستقطاب الاستثمارات النوعية، في ظل ما توفره من بنية أساسية متقدمة وحوافز تنظيمية وتشغيلية تسهم في تسريع مراحل تنفيذ المشروعات.

وأشارت إلى أن هذا التوزيع يبرز كذلك الدور المحوري الذي تضطلع به المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية في دعم جهود التنويع الاقتصادي وتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، لافتة إلى أن هذه المناطق تمثل بيئة جاذبة للمستثمرين الباحثين عن سرعة التنفيذ وتكامل الخدمات اللوجستية والصناعية.

توحيد قنوات التواصل مع المستثمرين

وحول التحول من تعدد الجهات والمسارات الاستثمارية إلى نموذج وطني موحد تحت مظلة استثمر في عُمان، أوضحت سعادة ابتسام الفروجية أن هذا التحول يمثل نقلة نوعية في مسار الاستثمار في سلطنة عُمان، حيث أسهم في توحيد قنوات التواصل مع المستثمرين ضمن إطار مؤسسي متكامل يشكل بوابة وطنية موحدة للاستثمارات الاستراتيجية.

وأشارت سعادتها إلى أن هذا النموذج يضم مختلف الجهات الحكومية والخاصة المعنية بالاستثمار ضمن منظومة واحدة، بما يسهّل رحلة المستثمر بدءًا من مرحلة الاستفسار الأولي مرورًا بمراحل التقييم والتفاوض، وصولًا إلى تنفيذ المشروع وتوسعه، الأمر الذي يعزز التكامل المؤسسي ويرفع كفاءة التنسيق بين الجهات ذات العلاقة.

وأضافت أن المستثمرين لمسوا هذا التحول بصورة واضحة من خلال تسارع وتيرة الإجراءات، ووضوح المتطلبات، وتحسن جودة الخدمات المقدمة، إلى جانب تبسيط الإجراءات وتقليص التعقيدات الإدارية، وهو ما أسهم في تعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية، ورفع كفاءة تقديم الخدمات، ودعم استقطاب الاستثمارات النوعية التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في سلطنة عُمان.

منظومة "استثمر في عُمان" خدمت أكثر من 3500 مستثمر منذ التدشين وأسفر عمل فريق التفاوض الوطني عن توقيع 8 مشاريع استثمارية بقيمة نحو 2.6 مليار ريال عُماني

أسهمت المنظومة على المستوى العملي في توطين نحو 40 مشروعًا في قطاعات اقتصادية متعددة

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 78.78 مليار دولار أمريكي حتى نهاية الربع الثاني من 2025 ما يعكس نضجًا أكبر في دورة الجذب الاستثماري

منظومة متكاملة لاستقطاب الاستثمارات

وبيَّنت سعادة الوكيلة أن قطاع ترويج الاستثمار بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار يشرف على منظومة متكاملة تجمع بين جهود استقطاب الاستثمارات التي تقودها المديرية العامة لترويج الاستثمار ومنظومة "استثمر في عُمان"، بما يسهم في توحيد الجهود وتعزيز كفاءة العمل المؤسسي في مجال جذب الاستثمارات إلى سلطنة عُمان.

وأوضحت سعادتها أن العمل في هذه المنظومة يبدأ بالتعريف بالفرص الاستثمارية والحوافز التي توفرها سلطنة عُمان في مختلف الأسواق المستهدفة والقطاعات الاقتصادية، وصولًا إلى إدارة رحلة المستثمر بصورة متكاملة. وتشمل هذه الرحلة عرض الفرص الاستثمارية المؤطرة والجاهزة للاستثمار، وتعيين مدير علاقات للمستثمرين بوصفه حلقة وصل مباشرة مع المستثمر، إلى جانب التنسيق مع الجهات المساندة لتسهيل الإجراءات وتبسيط المعاملات.

وأضافت أن فريق التفاوض الوطني يُعد أحد المكونات الرئيسة في هذه المنظومة، حيث يضطلع بدور محوري في المشروعات ذات التكلفة الاستثمارية المرتفعة التي تتطلب حوافز خاصة وترتيبات تفاوضية متقدمة، مشيرةً إلى أن هذا الدور أسهم في تسريع عملية اتخاذ القرار وتحويل الفرص الاستثمارية إلى مشروعات فعلية بكفاءة وشفافية.

وأكدت سعادتها أن المنظومة أسهمت عمليًا في توطين نحو 40 مشروعًا في قطاعات اقتصادية متعددة، الأمر الذي يعكس فاعليتها في تحويل الفرص الاستثمارية إلى مشروعات قائمة على أرض الواقع، بما يدعم جهود التنويع الاقتصادي ويعزز النمو في سلطنة عُمان.

الجهات الحكومية في منظومة "استثمر في عُمان"

كما أوضحت سعادتها أن منظومة "استثمر في عُمان" تضم ممثلين من 15 جهة حكومية إلى جانب شركاء من القطاع الخاص، في إطار نهج مؤسسي يهدف إلى تعزيز التكامل بين الجهات المعنية بالاستثمار في سلطنة عُمان.

وأضافت أن هذا التكامل المؤسسي يتيح للمستثمر الوصول إلى مختلف الخدمات والإجراءات عبر نقطة اتصال واحدة، مما يقلص التعقيدات الإجرائية التي كانت تتطلب سابقًا التنقل بين جهات متعددة. كما تمكّن المنظومة المستثمر من إنجاز مراحل تأسيس المشروع وإجراءاته التنظيمية ضمن إطار موحد، يشمل الحصول على التراخيص واستكمال المتطلبات القانونية والتنظيمية، إلى جانب التنسيق المباشر مع الجهات المختصة.

ولفتت إلى أن المنظومة مدعومة بتجربة رقمية مساندة تسمح بمتابعة الإجراءات بشكل واضح وشفاف، مع دعم مباشر عبر فريق علاقات المستثمرين الذي يعمل كحلقة وصل مع الجهات المعنية، ما أسهم في تحسين تجربة المستثمر من خلال تقليص الوقت اللازم لإنجاز المعاملات، ورفع مستوى الوضوح في المتطلبات، وتعزيز الثقة في كفاءة الإجراءات الحكومية.

حجم الاستثمار الأجنبي المباشر

وذكرت سعادتها أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عُمان بلغ نحو 78.78 مليار دولار أمريكي حتى نهاية الربع الثاني من عام 2025، ما يعكس مرحلة أكثر نضجًا في دورة الجذب الاستثماري، مع انتقال التركيز من حجم التدفقات إلى تعميق القيمة المضافة الاقتصادية وتعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية.

وقالت أن هذا النمو جاء نتيجة حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية، إلى جانب تطوير المنظومة المؤسسية الداعمة للاستثمار، بما في ذلك دور محكمة الاستثمار والتجارة في تعزيز الثقة القانونية، وبرنامج الإقامة الذهبية الذي يوفر إقامة مستقرة تصل إلى 10 سنوات، ودعم منظومة "استثمر في عُمان" لتنفيذ المشاريع ومعالجة التحديات التي تواجه بعض المشاريع القائمة. كما أسهمت جهود الترويج والاستقطاب في توسيع حضور السلطنة في الأسواق العالمية من خلال المشاركة في الفعاليات الاقتصادية وحوارات الأعمال الدولية في أكثر من 14 سوقًا عالميًا، بالإضافة إلى الشراكات الإعلامية والحضور الرقمي الذي عزز وصول الرسائل الاستثمارية إلى مجتمع الأعمال وصناع القرار.

تتصدر الصين والهند ومصر قائمة المستثمرين في سلطنة عُمان بدعم خبراتها الصناعية وأولويات التنويع الاقتصادي وفق رؤية 2040

توفر منظومة "استثمر في عُمان" تجربة رقمية واضحة ودعمًا مباشرًا عبر فريق علاقات المستثمرين لتسهيل الإجراءات

تستهدف سلطنة عُمان خلال الفترة 2026–2028 جذب استثمارات نوعية لتعزيز التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في قطاعات الصناعات المتقدمة والسياحة والاقتصاد الرقمي واللوجستيات والأمن الغذائي والدوائي

الدول الأكثر استثمارًا

وحول الدول الأكثر استثمارًا في سلطنة عُمان، أوضحت سعادتها أن الصين والهند ومصر تتصدر قائمة المستثمرين، مشيرة إلى أن هذه الاستثمارات تعكس عمق العلاقات الاقتصادية بين السلطنة وهذه الدول، بالإضافة إلى خبراتها الصناعية والاستثمارية المتوافقة مع أولويات التنويع الاقتصادي ضمن مستهدفات رؤية عُمان 2040.

وأكدت أن حضور هذه الدول يعكس وجود سلاسل قيمة صناعية وتجارية مشتركة، لا سيما في قطاعات الصناعة التحويلية والطاقة والخدمات اللوجستية والتقنيات الصناعية، وهو ما يعزز التكامل الاقتصادي ويدعم نمو الاستثمارات النوعية.

وأضافت سعادتها أن عُمان تعتمد نهجًا اقتصاديًا منفتحًا على تنويع الشراكات الاستثمارية عالميًا، مستندة إلى دبلوماسية اقتصادية تعزز حضورها كشريك موثوق في الأسواق الدولية، سواء في الدول العربية الشقيقة أو الأسواق الآسيوية والأوروبية والأمريكية الشمالية.

تعزيز الحضور الدولي

كما أشارت إلى أن تفعيل المكتب التجاري العُماني في الولايات المتحدة الأمريكية يعد خطوة استراتيجية لتعزيز الحضور الاقتصادي للسلطنة في أحد أكبر الاقتصادات العالمية. وأوضحت أن المكتب يسهم في التعريف بالفرص الاستثمارية وبناء علاقات مباشرة مع الشركات الكبرى وصناديق الاستثمار والمؤسسات المالية، إلى جانب دعم التواصل مع مجتمع الأعمال الأمريكي وتعزيز قنوات التعاون التجاري.

ومن المتوقع أن يسهم تفعيل المكتب في استقطاب استثمارات نوعية في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية، منها التقنيات المتقدمة، الصناعات التحويلية، الاقتصاد الرقمي، الطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية، بما يعزز موقع عُمان ضمن خارطة الاستثمار العالمية ويوسع قاعدة الشراكات الدولية الداعمة للتنويع الاقتصادي.

فرص استثمارية جاهزة

أوضحت سعادتها أن السلطنة قامت بتأطير ونشر 30 فرصة استثمارية جاهزة في قطاعات اقتصادية متعددة بعد استكمال الدراسات الأولية وتخصيص الأراضي اللازمة لها، مما يتيح للمستثمرين اتخاذ قرارات مبنية على وضوح وجاهزية المشاريع. وتشمل هذه القطاعات الصناعات التحويلية، الطاقة المتجددة، الاقتصاد الرقمي، والخدمات اللوجستية، دعمًا لمستهدفات التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان.

يتصدر قطاع الصناعة الاستثمارات في سلطنة عُمان مع التركيز على سلاسل القيمة والتحول الاقتصادي، يليه قطاع الأمن الغذائي لتعزيز الاكتفاء الذاتي وتطوير مشاريع زراعية وصناعات غذائية متقدمة

أطلقت سلطنة عُمان 30 فرصة استثمارية جاهزة في قطاعات متعددة بما في ذلك الصناعات التحويلية والطاقة المتجددة والاقتصاد الرقمي والخدمات اللوجستية لتسهيل اتخاذ القرارات الاستثمارية وجذب استثمارات جديدة

أبرز القطاعات المستحوذة على الاستثمارات الجديدة

وعن أبرز القطاعات التي استحوذت على الحصة الأكبر من الاستثمارات الجديدة خلال العامين الماضيين، أفادت سعادة ابتسام الفروجية أن قطاع الصناعة استحوذ على الحصة الأكبر، في ظل التركيز على تعزيز سلاسل القيمة الصناعية وتوطين الصناعات المرتبطة بالتحول الاقتصادي، بما يشمل الصناعات التحويلية والصناعات المرتبطة بالطاقة والتقنيات المتقدمة. وتصدر قطاع الأمن الغذائي المرتبة الثانية من حيث حجم الاستثمارات، نظرًا لأهمية تعزيز الاكتفاء الذاتي وتنمية سلاسل الإمداد الغذائية، إلى جانب الاستفادة من الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي للسلطنة في تطوير مشاريع زراعية وصناعات غذائية متقدمة.

الإجراءات السريعة للمشروعات ذات الأولوية

ولفتت سعادتها أن أكثر من 55 مشروعًا استفاد من مسار الإجراءات السريعة المخصص للمشروعات ذات الأولوية، موزعة على قطاعات متنوعة تشمل السياحة والطاقة والصحة والصناعة وعددًا من القطاعات الحيوية الأخرى، مشيرة إلى أن هذا المسار ساهم في تقليص المدة الزمنية اللازمة لاستكمال الإجراءات مقارنة بالوضع السابق، وأتاح للمستثمرين الانتقال من مرحلة الفكرة إلى التنفيذ بوتيرة أكثر كفاءة ووضوحًا.

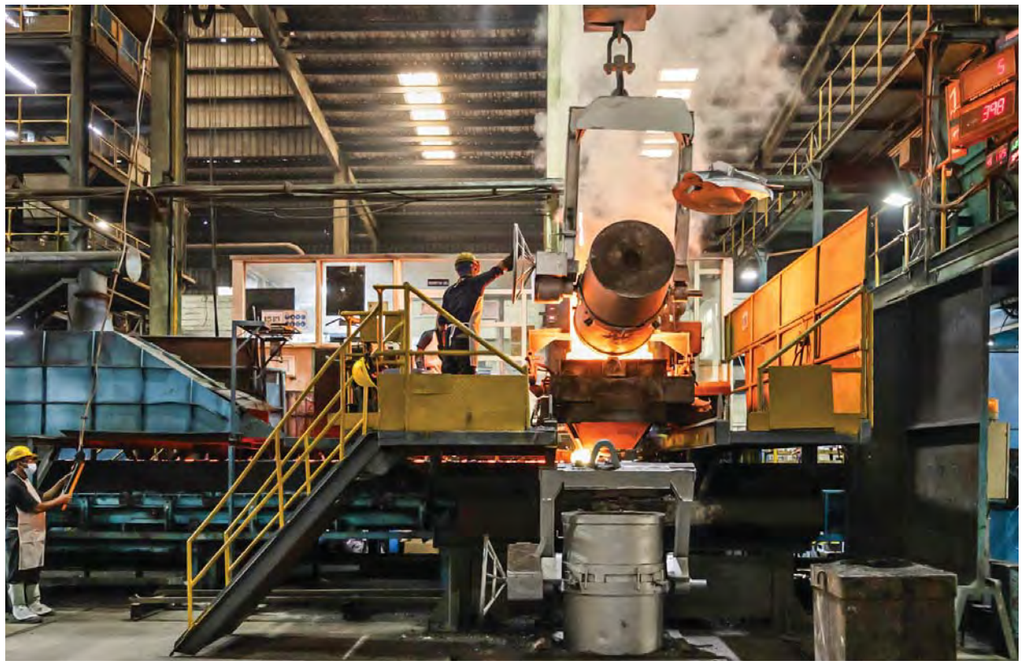

الفرص الاستثمارية الجاهزة

وفيما يخص الفرص الاستثمارية الجاهزة، قالت سعادتها أن المنصة الرقمية لـ "استثمر في عُمان" تضم حاليًا 49 فرصة استثمارية في قطاعات متعددة، تم إعدادها وفق معايير موحدة شملت استكمال الدراسات الأولية وتخصيص الأراضي وتجهيز الملفات التعريفية. وفي قطاع الطاقة المتجددة والصناعات الخضراء، تم توطين مشروعين استثماريين إلى جانب عدد من المشروعات الصناعية المرتبطة بتصنيع الألواح الشمسية، ما يعكس التوجه نحو بناء سلاسل قيمة محلية تدعم التحول إلى الطاقة النظيفة وتعزز الاقتصاد الأخضر.

عدد المستثمرين وفريق التفاوض الوطني

وأشارت سعادتها في سياق حديثها إلى أن منظومة "استثمر في عُمان" قدمت خدماتها منذ التدشين لأكثر من 3500 مستثمر من مختلف دول العالم، فيما أسفر عمل فريق التفاوض الوطني عن توقيع 8 مشاريع استثمارية بإجمالي قيمة نحو 2.6 مليار ريال عُماني، مؤكدًة الدور المحوري للمنظومة في تسهيل رحلة المستثمر وتحويل الفرص الاستثمارية إلى مشاريع قائمة على أرض الواقع.

تطور الصادرات العُمانية ونمو المنتجات الوطنية

وعرّجت سعادة وكيلة ترويج الاستثمار على تطور الصادرات العُمانية، مؤكدة أن المؤشرات الاقتصادية تشير إلى نمو ملحوظ في الصادرات غير النفطية، حيث بلغت نحو 6.7 مليار ريال عُماني خلال عام 2025، ما يعكس اتساع قاعدة الصناعات الوطنية وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، ويساهم في دعم مسار التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على العوائد النفطية.

استفاد أكثر من 55 مشروعًا في قطاعات السياحة والطاقة والصحة والصناعة من مسار الإجراءات السريعة للمشروعات ذات الأولوية

ارتفعت الصادرات غير النفطية إلى نحو 6.7 مليار ريال عُماني في 2025، ما يعكس توسع الصناعات الوطنية وقدرتها التنافسية عالميًا

تضم المنصة الرقمية لـ"استثمر في عُمان" حاليًا 49 فرصة استثمارية متعددة القطاعات مُعدة وفق معايير موحدة

وأشارت إلى أن تعزيز حضور المنتجات العُمانية في الأسواق الدولية يتطلب تطوير الجودة والمعايير الإنتاجية، والاستثمار في الابتكار والتقنيات الحديثة، وتوسيع الشراكات التجارية والانفتاح على أسواق جديدة، بما يعزز مكانة المنتج العُماني ضمن سلاسل التوريد العالمية.

الأهداف المستقبلية

وفيما يتعلق بالأهداف المستقبلية، كشفت سعادتها أن سلطنة عُمان تستهدف خلال الأعوام 2026–2028 جذب مزيد من الاستثمارات النوعية لتعزيز التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام، مع التركيز على قطاعات الصناعات المعقدة والتحويلية المتقدمة، والسياحة المتكاملة، والاقتصاد الرقمي، واللوجستيات، إضافة إلى الأمن الغذائي والأمن الدوائي، بما يسهم في توجيه الاستثمارات نحو المجالات ذات الأثر الاقتصادي المباشر وإيجاد فرص عمل جديدة.

رسالة "استثمر في عُمان" للمستثمر

واختتمت سعادة ابتسام بنت أحمد الفروجية وكيلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لترويج الاستثمار مؤكدةً إن رسالة منظومة استثمر في عُمان للمستثمرين الإقليميين والدوليين تتمحور حول تقديم تجربة استثمارية متكاملة قائمة على الاستقرار والثقة والشراكة طويلة الأمد، مع فرص واعدة في قطاعات متعددة وبنية أساسية متقدمة، بما يعزز قيمة الاستثمارات ويساهم في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040.

إنجازات المنطقة الاقتصادية الخاصة بالـدقـــم فـي 2025

الاستثمارات وبيئة الأعمال

6.394 مليار ريال عُماني
حجم الاستثمار التراكمي

14
اتفاقية استثمارية بقيمة 94.34 مليون ريال عُماني

360 تجاريا
65 صناعيا

استقبال **17**
طلب استثمار جديد في قطاعات صناعية، سمكية، سياحية وخدمية

إصدار **427**
ترخيصًا اقتصاديًا

2
سياحي

المحطة الواحدة – تسهيل الإجراءات

إصدار	إصدار	تقديم	إصدار
1562	**32**	**610**	**506**
تأشيرة وتراخيص عمل لدعم المشاريع الاستثمارية	إباحة بناء لمشاريع صناعية وتجارية وسياحية	خدمة عامة للمستثمرين	سجلًا تجاريًا

التبادل التجاري عبر ميناء الدقم حتى أكتوبر 2025

صادرات بقيمة **591.1** مليون ريال عُماني

واردات بقيمة **1.67** مليار ريال عُماني

165.5
إعادة التصدير
مليون ريال عُماني

مؤشرات الطيران

تسجيل **349**
مسافرًا تم تحويلهم لجهات أخرى

تحقيق نمو بنسبة **%+6.5**
مقارنة بعام 2024م

تسجيل **65,075**
مسافرًا عبر مطار الدقم

مشاريع البنية الأساسية الجارية

شارع صاي والشارع السياحي 79 %

المشتل الزراعي 63 %

إنجاز **%89**
من المرحلة الأولى للطريق الوطني NR32

إنجاز **%100**
من مشروع المرافق المجتمعية ذات نمط الحياة الترفيهية

إنجاز **%98**
من ازدواجية طريق السلطان سعيد بن تيمور (الجنوبي)

إنجاز **%63**
من المرحلة الثانية للطريق الوطني NR32

تنفيذ **%98**
من طرق منطقة الصناعات الخفيفة والمتوسطة

تطوير البنية الأساسية

- إنجاز شبكة طرق داخلية بطول 13 كم في الحي التجاري، مرتبطة بـ 9 وصلات خارجية و7 تقاطعات بإشارات مرورية
- اكتمال أعمال الطرق على مساحة 1.08 كم² تشمل شبكات تصريف مياه الأمطار والصرف الصحي

افتتاح وازدواجية طرق استراتيجية تربط:

- وسط المدينة بمطار الدقم
- مصفاة الدقم ومشروعات الصناعات الثقيلة
- محطة تخزين النفط ومشروعات الطاقة النظيفة
- استكمال الطرق الداخلية بحي صاي التجاري الجديد
- بدء تنفيذ الطريق الساحلي المزدوج بالمنطقة السياحية لربطها بميناء الصيد البحري ومجمع الصناعات السمكية والغذائية
- تطوير وصيانة الحدائق العامة بمساحة 13 ألف متر مربع
- تنفيذ أعمال تشجير وصيانة أنظمة الري وتحسين المشهد الحضري في الشوارع الرئيسية

أبرز مشاريع القطاع الخاص

ميسان سكوير الدقم:
- المرحلة الأولى 57.8 %
- المرحلة الثانية 20 %

مشروع جندال الدقم للحديد (الحديد الأخضر):
- مصنع الحديد 26.9 %
- رصيف التصدير 34.4 %

مشروع ACME للأمونيا الخضراء:
- نسبة الإنجاز 50 %
- طاقة إنتاجية مستقبلية تصل إلى 3300 طن متري يوميًا

تدشين مشروع موارد توربين:
- استثمار يتجاوز 70 مليون ريال عُماني
- إنتاج حتى 100 توربين سنويًا بطاقة 800–1000 ميجاوات
- بدء التشغيل التجاري المتوقع 2026 - 2027

الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تطلق مبادرة «خبرات» لتعظيم الاستفادة من الكفاءات الوطنية من «المتقاعدين»

مبـادرة «خـبرات»

تعظيم الاستفادة من الكفاءات الوطنية من المتقاعدين

يأتي إطلاق المبادرة تنفيذا لمخرجات ملتقى "معا نتقدم"

الأهداف

- تحويل الخبرات الوطنية إلى قيمة مضافة
- دعم المبادرات التطويرية في المناطق
- تعزيز كفاءة الأداء في المشروعات والمبادرات المرتبطة بالمناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والصناعية
- استقطاب الكفاءات والاستفادة منها بما يخدم احتياجات العمل ويعزز كفاءته
- تعظيم الاستفادة من الكفاءات الوطنية
- استدامة المعرفة المؤسسية وتعزيز التكامل بين الأجيال المهنية
- إنشاء قاعدة بيانات متكاملة للخبرات الوطنية

للتسجيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني

opaz.gov.om/experiences

مع إدخال البيانات وإرفاق السيرة الذاتية

مسقط - الدقم Economy :

أطلقت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة مبادرة "خبرات"، والتي تأتي في إطار توجهها نحو تعظيم الاستفادة من الكفاءات الوطنية لاسيما المتقاعدين من القطاعين الحكومي والخاص وذلك في تطوير أعمال الهيئة والمناطق الاقتصادية والحرة والصناعية، وإنشاء قاعدة بيانات متكاملة للخبرات الوطنية بهدف استقطاب الكفاءات والاستفادة منها بما يخدم احتياجات العمل ذات الصلة ويعزز كفاءة العمل.

وتأتي مبادرة "خبرات" ضمن مخرجات النقاشات والتوصيات التي طُرحت خلال ملتقى "معًا نتقدم"، والتي أكدت على أهمية إيجاد آلية منظمة لحصر الخبرات الوطنية في مختلف التخصصات والاستفادة من تجاربها المتراكمة في مجالات الاستشارات، وإدارة المشاريع، والتدريب، ونقل المعرفة، بما يسهم في دعم المبادرات التطويرية في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية.

وتهدف مبادرة "خبرات" إلى بناء قاعدة بيانات تتضمن المؤهلات العلمية، والخبرات العملية ومجالات التخصص بما يُمكن الهيئة وإدارات المناطق التي تشرف عليها من الاستعانة بالكفاءات الوطنية وفق احتياجات محددة،

المبادرة تترجم مخرجات ملتقى "معًا نتقدم" وتمثل خطوة عملية نحو تحويل الخبرات الوطنية إلى قيمة مضافة تدعم مسيرة التنمية الاقتصادية

إنشاء قاعدة بيانات للخبرات الوطنية لتمكين الهيئة وإدارات المناطق التي تشرف عليها من الاستعانة بها وفق الاحتياجات

وبما يسهم في استدامة المعرفة المؤسسية وتعزيز التكامل بين الأجيال المهنية.

ودعت الهيئة الراغبين في الانضمام إلى المبادرة إلى تعبئة النموذج المخصص لتسجيل البيانات المهنية والأكاديمية وذلك من خلال زيارة الموقع الالكتروني الرسمي للهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، مع إدخال البيانات المطلوبة وإرفاق نسخة من السيرة الذاتية، وتشمل البيانات المطلوبة: الاسم الثلاثي، رقم التواصل، البريد الإلكتروني، الرقم المدني، المؤهلات العلمية والتخصص، الخبرات السابقة، مجالات العمل.

وأكدت الهيئة أن مبادرة "خبرات" تمثل خطوة عملية نحو تحويل الخبرات الوطنية إلى قيمة مضافة تدعم مسيرة التنمية الاقتصادية، وتعزز كفاءة الأداء في مختلف المشروعات والمبادرات المرتبطة بالمناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والصناعية.

الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
Public Authority for Special Economic Zones and Free Zones
Sultanate of Oman
سلطنة عمان

اختر أرضك

مساحات مثالية لمشروعك الاستثماري

نوفر المساحة المناسبة لمشروعك في المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية

خيارات متعددة: مساحات متوفرة تناسب جميع احتياجاتك الاستثمارية

مواقع استراتيجية: أراضي مخصصة للمشروعات التي تضمن لك النجاح والربحية

ابدأ رحلتك الاستثمارية معنا اليوم

مركز الاتصال
محلي **1919**
دولي **+968 80011110**

call.center@opaz.gov.om

رابط الموقع
https://omap.om/omap

omanopaz

بأكثر من 12 مليون ريال عُماني.. اتفاقية تمويل مشروع الطرق الداخلية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

مسقط - الدقم :

وقّعت سلطنة عُمان اتفاقية تمويل مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للإسهام في تمويل تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع الطرق الداخلية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وقّع الاتفاقية نيابة عن حكومة سلطنة عُمان معالي سلطان بن سالم الحبسي، وزير المالية، فيما وقّعها عن جانب الصندوق الكويتي سعادة وليد شملان البحر المدير العام بالوكالة للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

ويهدف المشروع إلى دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وتطوير المخططات السكنية وتوفير التسهيلات والمرافق المصاحبة والتي من شأنها أن تسهل حركة النقل ضمن المخططات المخصصة للمواطنين في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، حيث يتضمن المشروع تطوير شبكة الطرق الرئيسة والفرعية عبر تنفيذ أعمال رصف الطرق الداخلية في المناطق السكنية الأولى والثانية والمنطقة الصناعية.

كما يشمل المشروع تنفيذ أعمال البنية الأساسية المصاحبة، من تصريف مياه الأمطار، وتجهيزات السلامة المرورية، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية ونقل الخدمات القائمة.

يأتي تنفيذ هذا المشروع في إطار تعزيز منظومة النقل بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وتحقيق انسيابية التنقل بين المناطق السكنية والصناعية، وتهيئة بيئة حضرية متطورة تواكب النمو الاقتصادي المتسارع الذي تشهده المنطقة، بما يتسق مع التوجهات الاستراتيجية لرؤية "عُمان 2040م".

وأكد سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب نائب رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة أن الاتفاقية تتعلق بتمويل المرحلة الثانية لمشروع الطرق الداخلية بالحي التجاري بمنطقة صاي، مؤكدًا أن الهيئة أكملت جميع مكونات المشروع من حيث إعداد المخططات وطرق المناقصة، ويجري الآن التحليل الفني والعروض المقدمة لتنفيذ المشروع.

من جانبه أوضح سعادة وليد شملان البحر المدير العام بالوكالة للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أن قيمة التمويل لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع الطرق الداخلية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بلغت نحو 12.4 مليون ريال عُماني.

حضر حفل التوقيع معالي قيس بن محمد اليوسف رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.

توقيع اتفاقيات حق انتفاع لإنشاء مصنع لتوربينات الرياح بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

مسقط - الدقم :

وقعت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة وشركة موارد توربين، ثلاث اتفاقيات تتعلق بحق انتفاع لإنشاء مصنع لتصنيع توربينات الرياح بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، واتفاقيتين وتثبيت 6 توربينات لإنتاج الطاقة النظيفة لتغذية المصنع.

وقع الاتفاقيات نيابةً عن الهيئة معالي قيس بن محمد اليوسف رئيس الهيئة، وعن شركة موارد توربين مصطفى بن محمد الهنائي الرئيس التنفيذي للشركة.

وبموجب اتفاقيات حق الانتفاع حصلت شركة موارد توربين على 3 أراضٍ؛ الأولى لإنشاء مصنع لتصنيع وتجميع توربينات الرياح، والثانية لتثبيت توربين الرياح المفرد، وبموجب الاتفاقية الثالثة حصلت شركة موارد توربين على أرض بنظام حق الانتفاع لتثبيت 5 توربينات رياح، وتخطط الشركة لتوقيع اتفاقيات أخرى مستقبلًا لحجز مساحات إضافية للأغراض المستقبلية.

ويستهدف المشروع توطين صناعة توربينات الرياح في سلطنة عُمان بالتوازي مع مستهدفات رؤية "عُمان 2040" في مجال الطاقة الخضراء، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع ما يتراوح بين 800 و1000 ميغاواط، كما تعمل الشركة حاليًّا على الانتهاء من إعداد التصور الأولي لمشروع إنتاج البطاريات المستخدمة في أنظمة تخزين الطاقة.

وسيتم خلال المرحلة الأولى التي تبلغ تكلفتها حوالي 70 مليون ريال عُماني (182 مليون دولار أمريكي) إنتاج عدد من أجزاء توربينات الرياح والشفرات، فيما سيتم خلال المرحلة الثانية الاتجاه لتصنيع أبراج توربينات الرياح حيث سيتم إنشاء مصنع متخصص لتصنيع الأبراج وعناصر أخرى ضمن سلسلة القيمة، وذلك في إطار التكامل مع المؤسسات المحلية.

وقال المهندس أحمد بن علي عكعاك الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم: إن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تتميز بوجود العديد من عناصر نجاح مشروعات الطاقة النظيفة؛ حيث تتميز بوفرة طاقة الرياح والطاقة الشمسية على مدار العام، إلى جانب الأراضي التي تحتاج إليها هذه المشروعات، مشيرًا إلى أن استراتيجية المنطقة (2025 – 2030) تركز على أن تكون الدقم هي الموقع المفضل للطاقة المتجددة والصناعات المستقبلية حيث تعمل إدارة المنطقة على استقطاب العديد من المشروعات التي تدعم هذا التوجه.

تشغيل ثلاثة مشروعات صناعية بالمنطقة الحرة بصلالة باستثمارات تتجاوز 5 ملايين ريال عُماني

صلالة - الدقم:

أعلنت المنطقة الحرة بصلالة عن بدء التشغيل الفعلي لثلاثة مشروعات صناعية جديدة بإجمالي استثمارات يتجاوز 5 ملايين ريال عُماني، وذلك بعد استكمال تلك المشروعات مرحلة التشغيل التجريبي خلال عام 2025 ودخولها مرحلة الإنتاج التجاري.

وتضمنت المشروعات التي بدأت التشغيل الفعلي مصنعًا لإنتاج المحارم الورقية، يعمل ضمن وحدة صناعية جاهزة بمساحة تتجاوز 11 ألف متر مربع، وباستثمار يفوق 3.8 مليون ريال عُماني، بهدف تلبية الطلب في الأسواق المحلية والإقليمية ودعم الصناعات التحويلية.

كما شمل التشغيل الفعلي مشروعًا لإعادة تدوير الزيوت والشحوم الصناعية، مقامًا على مساحة تزيد على 10 آلاف متر مربع، وباستثمار يقارب 770 ألف ريال عُماني، بما يعزز توجهات الصناعات المستدامة والاقتصاد الدائري.

وفي قطاع الصناعات البيئية، بدأ كذلك التشغيل الفعلي لمصنع إعادة تدوير الإطارات التالفة، المقام على مساحة تتجاوز 8 آلاف متر مربع، وباستثمار يقارب 500 ألف ريال عُماني، للإسهام في معالجة النفايات الصناعية والحد من آثارها البيئية.

وأوضح الدكتور علي بن محمد تبوك الرئيس التنفيذي للمنطقة الحرة بصلالة أن انتقال هذه المشروعات إلى مرحلة التشغيل الفعلي يعكس التقدم في تنفيذ الاستثمارات الصناعية وتحويلها إلى طاقات إنتاجية، بما يدعم القيمة المضافة للاقتصاد الوطني ويواكب مستهدفات رؤية عُمان 2040 في مجالات التصنيع والتنويع الاقتصادي.

وأكد أن المنطقة الحرة بصلالة تواصل دورها في استقطاب الاستثمارات الصناعية وتوفير بيئة أعمال محفزة تسهم في تعزيز سلاسل الإمداد ورفع تنافسية سلطنة عُمان إقليميًّا ودوليًّا.

الجدير بالذكر أن المنطقة الحرة بصلالة استقطبت استثمارات من 20 دولة، بما يعكس الثقة المتنامية ببيئة الأعمال في محافظة ظفار، ويعزز مكانتها كإحدى أبرز الوجهات الصناعية واللوجستية في المنطقة.

15 مليون ريال عُماني حجم استثمار إنشاء مصنع أدوية بمدينة الدواء بخزائن

بركاء - الدقم:

وقّعت مدينة خزائن الاقتصادية اتفاقية استثمارية مع شركة الخليج للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، لإنشاء مصنع لإنتاج الأدوية بمدينة الدواء بخزائن، على مساحة تُقدَّر بـ (10,000) متر مربع، وبتكلفة استثمارية تبلغ نحو 15 مليون ريال عُماني في المرحلة الأولى.

ويتضمن المشروع إنشاء خطوط إنتاج متكاملة ومرافق مساندة تشمل المختبرات والمخازن ومناطق الرقابة والجودة، بما يسهم في تعزيز مكانة سلطنة عُمان كوجهة استثمارية جاذبة للصناعات الدوائية.

وقّع الاتفاقية كلٌّ من المهندس سالم بن سليمان الذهلي الرئيس التنفيذي لمدينة خزائن الاقتصادية، والدكتور مضر اليانس المدير العام ورئيس مجلس الإدارة لشركة الخليج للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، بحضور سعادة الدكتور أحمد بن سالم المنظري وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتنظيم الصحي.

وأوضح المهندس سالم بن سليمان الذهلي أن إنشاء مصنع متكامل لإنتاج الأدوية بمدينة الدواء بخزائن يُعد من المشاريع الصناعية النوعية في قطاع الصناعات الدوائية، ويستهدف تصنيع مجموعة متنوعة من الأدوية البشرية وفق أعلى المعايير المعتمدة، بما يلبي احتياجات السوق المحلي ويدعم خطط التوطين الصناعي في القطاع الصحي.

وأضاف أن المصنع في مرحلته الأولى سيُنتج المواد القابلة للحقن، والأشكال الصيدلانية الصلبة التي تشمل الأقراص العادية والمغلفة وكبسولات الجيلاتين، إضافة إلى الأشكال الصيدلانية السائلة مثل الشرابات والمعلقات وبخاخات الأنف، والمساحيق والحبيبات بما فيها أكياس الجرعات (Sachets)، والأشكال شبه الصلبة كالكريمات والمراهم الموضعية.

وبيّن أن المشروع يشمل كذلك إنتاج مستحضرات متخصصة، من بينها مضادات حيوية من مجموعة السيفالوسبورين بعبوات مسحوقية للحقن، إلى جانب قسم متكامل للتعبئة والتغليف يشمل التعبئة الأولية والثانوية وفق المتطلبات التنظيمية المعتمدة من وزارة الصحة.

مؤشرات مركز الاتصال بالهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة لعام 2025

تعامل مركز الاتصال (1919) خلال العام 2025م مع (1046) مكالمة محليّة ودوليّة، منها (1034) طلبًا ومكالمات متعلقة بالاستثمار، إلى جانب الاستفسارات حول الخدمات والتصاريح في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، بما يعكس التفاعل المستمر مع المستثمرين وتقديم الدعم المطلوب بكفاءة.

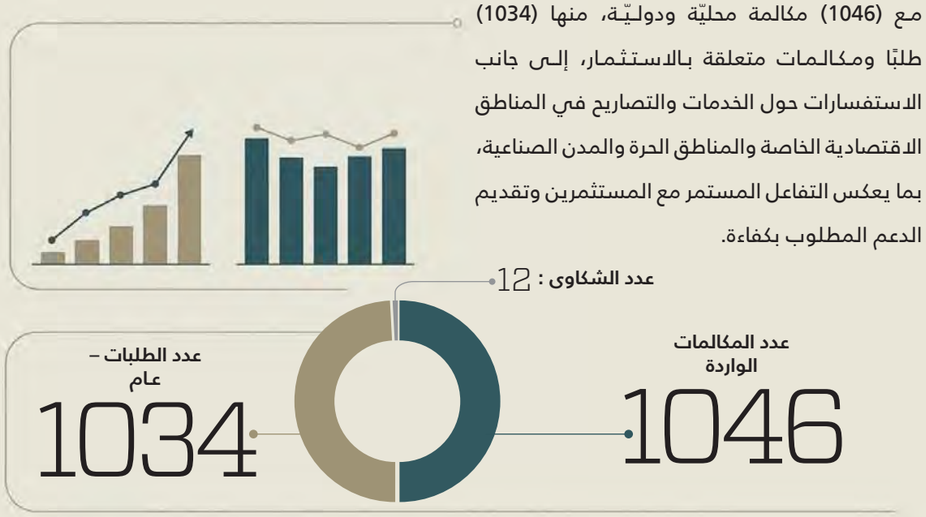

محمود بن سعيد العوفي
كاتب صحفي اقتصادي

صلاحيات تنظيمية جديدة تعزز البيئة الاستثمارية

يشهد الاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية في سلطنة عُمان تطورًا متسارعًا خلال السنوات الأخيرة، مدفوعًا برؤية استراتيجية تستهدف تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته على المستويين الإقليمي والدولي. ويأتي صدور نظام الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بموجب المرسوم السلطاني رقم 2026/39 ليشكل خطوة مؤسسية مهمة في مسار تطوير هذه المناطق وتعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات النوعية، من خلال منح الهيئة صلاحيات تنظيمية وإدارية أوسع تسهم في تهيئة بيئة استثمارية أكثر مرونة وكفاءة.

إن نجاح أي منطقة اقتصادية في جذب الاستثمارات يرتبط بدرجة كبيرة بوضوح الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم عملها، ومدى قدرته على مواكبة متطلبات الاستثمار الحديثة. وفي هذا السياق، يؤكد النظام الجديد أن من بين أهداف الهيئة تنظيم وتنمية وتأهيل المناطق الخاضعة لإشرافها وتعزيز قدرتها التنافسية وفق أعلى المستويات العالمية، إلى جانب وضع الأطر التشريعية والتنظيمية التي توفر البيئة المناسبة للارتقاء بالقطاعات والأنشطة الاقتصادية التي تحتضنها هذه المناطق.

ويعكس هذا التوجه إدراكًا متزايدًا لأهمية وجود مؤسسات قادرة على إدارة المناطق الاقتصادية بمنهجية حديثة قائمة على التخطيط الاستراتيجي وتكامل الأدوار بين الجهات المختلفة، بما يضمن توفير بيئة أعمال مستقرة وواضحة المعالم أمام المستثمرين. فوضوح السياسات التنظيمية واستقرارها يعدان من أهم العوامل التي تعزز ثقة المستثمرين وتشجعهم على توجيه رؤوس أموالهم نحو القطاعات الإنتاجية والخدمية.

ومن أبرز ما يعزز جاذبية الاستثمار في هذه المناطق وجود بنية تشريعية مرنة تمنح الهيئة ومجلس إدارتها صلاحيات واسعة لرسم السياسات العامة، وإقرار اللوائح المنظمة للأنشطة الاقتصادية، وتنظيم إجراءات إصدار الموافقات والتراخيص والتصاريح اللازمة لمزاولة الأعمال. كما تسهم منظومة المحطة الواحدة في تبسيط الإجراءات وتسريع إنجاز المعاملات المرتبطة بتأسيس الشركات وتسجيل المشروعات، وإصدار الشهادات والموافقات المطلوبة، الأمر الذي يقلل من التعقيدات الإدارية ويوفر بيئة أكثر كفاءة لبدء الأعمال وتطويرها.

كما أن منح الهيئة صلاحيات مرنة في تخصيص الأراضي الاستثمارية داخل المناطق الاقتصادية يمثل عاملًا مهمًا في تعزيز جاذبية الاستثمار، إذ يمكن تخصيص الأراضي المملوكة للدولة عن طريق الإيجار أو منح حق الانتفاع وفق قواعد يحددها مجلس الإدارة، وهو ما يمنح المستثمرين خيارات متنوعة تتناسب مع طبيعة مشروعاتهم وحجم استثماراتهم. وتأتي هذه المرونة في إطار توجه يهدف إلى تسهيل إقامة المشروعات وتسريع تنفيذها داخل المناطق الاقتصادية.

وفي السياق ذاته، يولي النظام أهمية خاصة لتنظيم بيئة الأعمال وضمان استدامتها، من خلال إقرار القواعد المتعلقة بحماية البيئة وإدارة المخلفات ومكافحة التلوث وصون الموارد الطبيعية داخل المناطق الاقتصادية، بالتنسيق مع الجهات المختصة. كما يتضمن النظام تنظيمًا للجوانب المرتبطة بسوق العمل داخل هذه المناطق، بما في ذلك إصدار التراخيص الخاصة بالعمالة غير العمانية وتنظيم انتقال العمالة بين الشركات العاملة فيها، الأمر الذي يحقق قدرًا من المرونة التشغيلية التي تحتاجها المشروعات الاستثمارية.

ومن الجوانب اللافتة في النظام الجديد تركيزه على تعزيز التكامل بين المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، بما يسهم في بناء منظومة اقتصادية متكاملة قادرة على تعظيم القيمة المضافة للاقتصاد الوطني. فالمناطق الصناعية توفر قاعدة إنتاجية للمصانع، فيما تقدم المناطق الحرة تسهيلات لوجستية وتجارية تدعم حركة التصدير وإعادة التصدير، بينما تمثل المناطق الاقتصادية الخاصة منصات متكاملة تجمع بين الأنشطة الصناعية والخدمية واللوجستية. ويعزز هذا التكامل قدرة سلطنة عُمان على استقطاب سلاسل القيمة العالمية وتحويلها إلى مركز إقليمي للتجارة والصناعة والخدمات اللوجستية.

ولم يقتصر دور الهيئة على الجانب التنظيمي فحسب، بل يمتد أيضًا إلى الترويج لسلطنة عُمان كوجهة إقليمية وعالمية للاستثمار في المناطق الاقتصادية، إلى جانب المساهمة في تحقيق أهداف الخطط التنموية والاستراتيجيات الوطنية. ويعكس هذا الدور تحول الهيئة إلى شريك أساسي في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال استقطاب الاستثمارات النوعية التي تسهم في خلق فرص العمل وتعزيز نقل المعرفة والتكنولوجيا.

إن منح الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة صلاحيات أوسع بموجب المرسوم السلطاني رقم 2026/39 يعكس توجهًا واضحًا نحو تعزيز الحوكمة والمرونة الإدارية في إدارة هذه المناطق. كما يمنح الهيئة القدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية أكثر فاعلية في مجالات التخطيط والتنظيم وتطوير الخدمات والبنية الأساسية، بما يعزز من جاذبية البيئة الاستثمارية في سلطنة عُمان.

ومع استمرار تطوير البنية التشريعية والمؤسسية، وتكامل الأدوار بين الجهات الحكومية، وتفعيل أدوات الترويج الاستثماري، تبدو المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية في سلطنة عُمان مرشحة لأن تكون إحدى أهم منصات جذب الاستثمار في المنطقة، بما يسهم في تحقيق مستهدفات التنويع الاقتصادي وبناء اقتصاد أكثر استدامة وتنافسية.

يؤكد النظام الجديد أن من بين أهداف الهيئة تنظيم وتنمية وتأهيل المناطق الخاضعة لإشرافها وتعزيز قدرتها التنافسية وفق أعلى المستويات العالمية

إنجازات المنطقة الحرة بصلالة في عام 2025

بلغ حجم الاستثمار المضاف الملتزم به من قبل القطاع الخاص بالمنطقة حتى نهاية شهر ديسمبر 2025م (395 مليون ريال عُماني) بواقع عدد (16) اتفاقيات منها (8) موقعة في القطاع الصناعي ليبلغ الاستثمار التراكمي (5.52) مليار ريال عماني

استثمارات القطاع الخاص
395
مليون ريال عُماني

الاستثمار التراكمي
5.52
مليار ريال عماني

16
اتفاقيات

8
صناعي

مشاريع قيد التنفيذ

- إجمالي المشاريع الجارية: 19مشروعًا
- مشاريع بدأت الإنتاج: 3 مشاريع
- مشاريع بنسبة إنجاز 100%: مشروعان
- أعلى نسبة إنجاز: 95 %
- أقل نسبة إنجاز: 10 %
- مشروع ملغى: مشروع واحد

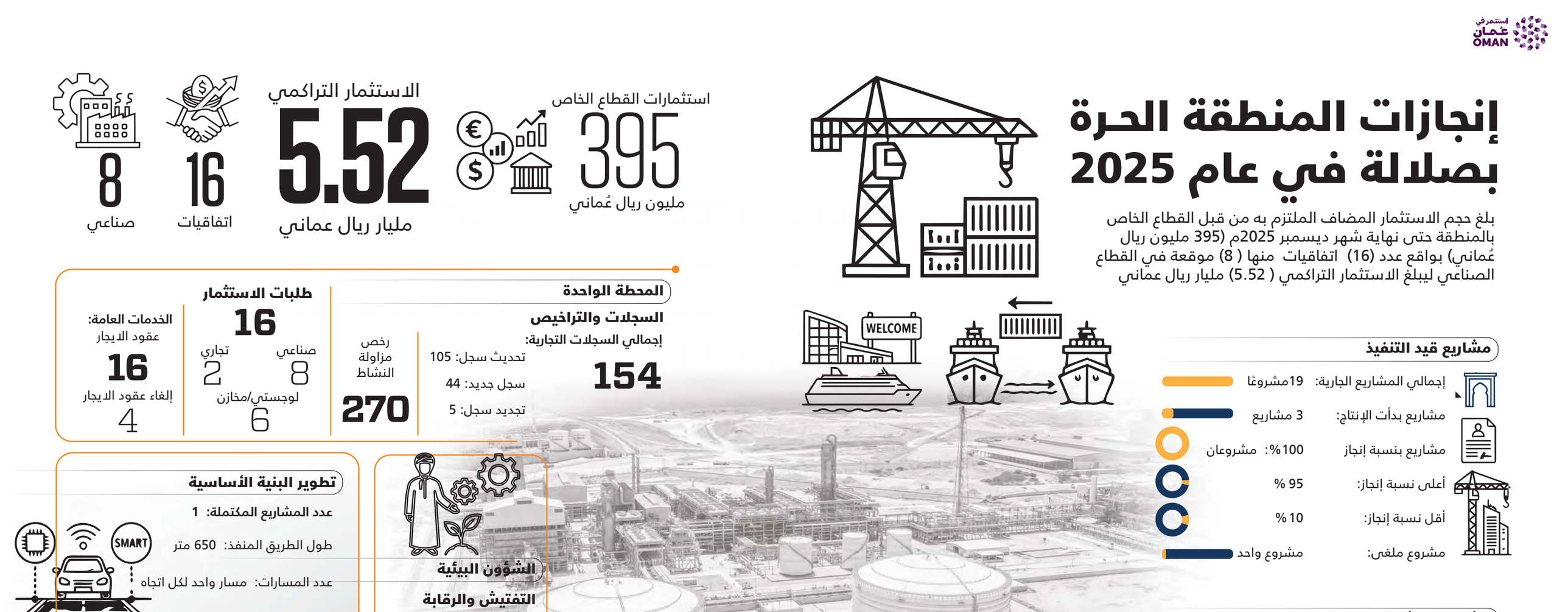

مشاريع استثمارية مكتملة

عدد المشاريع المكتملة: 11 مشروعًا

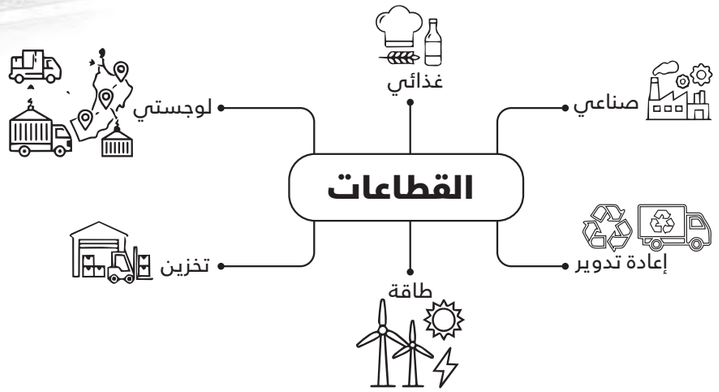

التبادل التجاري عبر ميناء صلالة

الصادرات: 730 مليون
الواردات: 1.06 مليار
إعادة التصدير: 127 مليون

المحطة الواحدة

السجلات والتراخيص

إجمالي السجلات التجارية: **154**

- تحديث سجل: 105
- سجل جديد: 44
- تجديد سجل: 5

رخص مزاولة النشاط: **270**

طلبات الاستثمار

16

- صناعي: 8
- تجاري: 2
- لوجستي/مخازن: 6

الخدمات العامة: عقود الايجار **16**

إلغاء عقود الايجار: 4

تطوير البنية الأساسية

عدد المشاريع المكتملة: 1

طول الطريق المنفذ: 650 متر

عدد المسارات: مسار واحد لكل اتجاه

عرض المسار الواحد: 3.65 متر

عدد خلايا معبر الأودية: 4 خلايا

نسبة الإنجاز: 100 %

مشاريع قيد التنفيذ

عدد المشاريع الجارية: 1

طول الطريق: 1.83 كيلومتر

عدد المسارات: مساران في كل اتجاه

عرض المسار: 3.65 متر

نسبة الإنجاز: 36 %

الوضع التنفيذي: مرحلة استكمال الموافقات وفتح العروض المالية

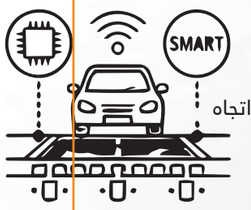

الشؤون البيئية

التفتيش والرقابة

إجمالي الزيارات الميدانية: **93**

- زيارات روتينية: 55
- زيارات مفاجئة: 29
- زيارات مشتركة: 6
- تقارير الزيارات: 26
- شركات ملتزمة: 24
- شركات غير ملتزمة: 4
- برامج ومبادرات بيئية: 4

إبـاحـات البنـاء

إجمالي الإباحات **08**

- صناعي: 05
- تخزين/لوجستي: 02
- خدمات مرافق: 01

التأشيرات وتراخيص العمل

تأشيرات المستثمرين: 159

تراخيص العمل: 729

الإجمالي: 888

مشروعات تدخل مرحلة التشغيل باستثمارات تتجاوز 935 مليون ريال عُماني مع بداية 2026م و1,4 مليار ريال عماني سنويًا من حجم الاستثمار الملتزم به بداية 2025م

الصناعات التحويلية تواصل النمو باستثمارات استراتيجية تعزز سلاسل الإمداد والتنافسية العالمية

مسقط - الدقم :

تواصل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة جهودها الحثيثة بالتعاون مع مشغلي المناطق لترسيخ مكانة سلطنة عُمان كمركز صناعي ولوجستي إقليمي، من خلال استقطاب وتطوير حزمة من المشروعات الصناعية التحويلية النوعية التي دخلت مرحلة التشغيل الفعلي في عدد من المناطق الاقتصادية والحرة، باستثمارات تتجاوز 935 مليون ريال عُماني. ويعكس ذلك الثقة المتنامية في البيئة الاستثمارية العُمانية وقدرتها على جذب الصناعات المتقدمة ذات القيمة المضافة، بما ينسجم مع مستهدفات التنويع الاقتصادي وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وتشمل هذه المشروعات مصنع البولي سيليكون في صحار باستثمارات تبلغ 615 مليون ريال عُماني، والذي يمثل إضافة استراتيجية لقطاع الطاقة المتجددة، حيث يسهم في توطين التقنيات المتقدمة وإدماج سلطنة عُمان ضمن سلاسل الإمداد العالمية للطاقة الشمسية، فضلًا عن توفير أكثر من 1000 فرصة عمل. كما يجري تطوير أول قاطرة بحرية متكاملة في الدقم، في مشروع نوعي يدعم توطين الصناعات البحرية ويعزز المحتوى المحلي بنسبة تصل إلى 50%، بما يسهم في بناء القدرات الوطنية ورفع تنافسية القطاع البحري.

الدكتور سعيد القريني: المؤشرات الاستثمارية تعكس النمو المتسارع لقطاع الصناعات التحويلية في المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية، حيث بلغ عدد الاتفاقيات الموقعة خلال العام الماضي في هذا القطاع 212 اتفاقية بنسبة 97% من إجمالي الاستثمارات الموطنة لعام 2025

وفي السياق ذاته، يجري تنفيذ مجمع صناعي متكامل للتعبئة والتغليف في صحار باستثمارات تتجاوز 192 مليون ريال عُماني، يوفر نحو 700 فرصة عمل، ويسهم في دعم الصادرات غير النفطية وتعزيز القيمة المضافة للمنتجات الوطنية. كما يجري تطوير مصنع للكيماويات المتخصصة في صلالة باستثمارات تزيد على 38 مليون ريال عُماني، بما يعزز فرص التصدير ويدعم الصناعات الدوائية والزراعية، ويسهم في تعزيز الأمن الصناعي والدوائي.

مشروعات صناعية جديدة في مرحلة التشغيل

وشهدت المنطقة الحرة بصلالة دخول عدد من المشروعات الصناعية الجديدة مرحلة التشغيل، باستثمارات تتجاوز 5 ملايين ريال عُماني، ما أسهم في رفع إجمالي الاستثمارات التراكمية في المنطقة إلى أكثر من 5.5 مليار ريال عُماني حتى نهاية عام 2025. ومن أبرز هذه المشروعات مشروع الصناعات الورقية باستثمارات تبلغ 88 مليون ريال عُماني، والذي يدعم سلاسل الإمداد المحلية ويسهم في إحلال الواردات وتنويع القاعدة الصناعية، إلى جانب مشروعي إعادة تدوير الزيوت والشحوم الصناعية وإعادة تدوير الإطارات، اللذين يعززان مفاهيم الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية، ويدعمان تطوير الصناعات الخضراء ورفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي.

مشروعات صناعية وتوجهات الهيئة

وقال الدكتور سعيد بن خليفة القريني، مدير عام قطاع تطوير الاستثمار بالهيئة، إن هذه المشروعات الصناعية تمثل ترجمة عملية لتوجهات الهيئة نحو استقطاب الصناعات النوعية ذات القيمة المضافة، وتعكس نجاح الجهود المبذولة في تهيئة بيئة استثمارية تنافسية متكاملة تستند إلى بنية أساسية متقدمة وحوافز استثمارية جاذبة، مؤكدًا تركيز الهيئة على جذب الصناعات المرتبطة بالتقنيات المتقدمة والطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر بما يتماشى مع الأهداف الوطنية الرامية إلى التنوع الاقتصادي.

وأوضح أن المؤشرات الاستثمارية تعكس النمو المتسارع لقطاع الصناعات التحويلية في المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية، حيث بلغ عدد الاتفاقيات الموقعة خلال العام الماضي في هذا القطاع 212 اتفاقية، بإجمالي استثمارات يصل إلى 1.39 مليار ريال عُماني، فيما يستحوذ القطاع على نسبة 97% من إجمالي الاستثمارات الموطنة لعام 2025.

الصناعات التحويلية تواصل النمو باستثمارات استراتيجية تعزز سلاسل الإمداد والتنافسية العالمية

الصناعات التحويلية ركيزة استراتيجية لتعزيز التنويع الاقتصادي وتوطين المعرفة الصناعية

حجم الاستثمار الأجنبي في الصناعات التحويلية

وأشار إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي في قطاع الصناعات التحويلية بالمناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية بلغ 2.75 مليار ريال عُماني خلال العام 2025، بما يمثل نحو 60% من إجمالي الاستثمار الأجنبي في قطاع الصناعات التحويلية في سلطنة عُمان، وهو ما يعكس الدور المحوري لهذه المناطق في استقطاب الاستثمارات الدولية وتعزيز التكامل الصناعي.

تجمعات اقتصادية متخصصة

وأكد القريني أن الهيئة تواصل تطوير منظومة صناعية متكاملة ترتكز على إنشاء تجمعات اقتصادية متخصصة، تهدف إلى جذب الاستثمارات النوعية وتعزيز التكامل الصناعي. وتشمل هذه التجمعات: مجمع السيليكا والصناعات التعدينية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، والتجمع الاقتصادي المتكامل للتعدين في شليم، والتجمع الاقتصادي المتكامل للألمنيوم بمدينة صحار الصناعية، بالإضافة إلى التجمع الاقتصادي المتكامل لسلاسل التبريد في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وتشكل هذه التجمعات محاور رئيسية لتحقيق القيمة المضافة وتهيئة بيئة استثمارية متقدمة، مدعومة بالبنية التحتية الحديثة والحوافز الجاذبة، بما يعكس التزام الهيئة بدعم الصناعات المرتبطة بالتقنيات المتقدمة والطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر. كما تعكس المؤشرات الاستثمارية نجاح جهود الهيئة في استقطاب الاستثمارات المحلية والدولية، بما يسهم في تعزيز تنافسية سلطنة عُمان على المستويين الإقليمي والدولي، وترسيخ مكانتها كمركز صناعي ولوجستي متطور يدعم التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

إنجازات المنطقة الحـــــرة بصحـار فـي 2025

الاستثمار

إجمالي الاستثمار التراكمي:
1.689
مليار ريال عُماني

الاستثمار المضاف في 2025:
371
مليون ريال عُماني
7 اتفاقيات صناعية

طلبات الاستثمار:
الإجمالي: 301

صناعي: 276
طاقة نظيفة: 25

مشاريع المنطقة الحرة

مشاريع مكتملة: مشروع واحد
تطوير مبنى خدمات التفتيش الجمركي
نسبة الإنجاز: 100 %
الحالة: تم التسليم والتشغيل التجريبي
مشاريع قيد التنفيذ: مشروع واحد

تطوير المنطقة الحرة بصحار (المرحلة الثانية)
نسبة الإنجاز: 75 %
أبرز الأعمال: مسح الطرق + قناة الحماية

مشاريع القطاع الخاص

مشاريع مكتملة
عدد المشاريع: 4
نسبة الإنجاز: 100 %
مشاريع قيد التنفيذ
عدد المشاريع: 34 مشروعًا

أعلى نسب إنجاز:
6 مشاريع بنسبة 99%
أقل نسبة إنجاز:1 %

المشاريع الاستراتيجية

مصنع البولي سيليكون:
الاستثمار: 615 مليون ريال عُماني
القطاع: الطاقة المتجددة

- مشاريع حجر الأساس
- مصنع الخلايا والألواح الشمسية (JA Solar):

الاستثمار: 217.3 مليون ريال عُماني
المساحة: 32.5 هكتار

الطاقة الإنتاجية:
6 جيجاوات خلايا شمسية
3 جيجاوات وحدات شمسية

المحطة الواحدة

السجلات التجارية
الإجمالي: 133 سجلًا
سجل جديد: 68
تحديث: 53
تجديد: 12

تراخيص الأنشطة
عدد التراخيص التجارية:
87

إباحات البناء
10

تراخيص العمل والتأشيرات
تراخيص العمل:
3,056

تأشيرات المستثمرين:
123
الإجمالي: 3,179

التبادل التجاري – ميناء صحار

الصادرات:
2.54
مليار ريال عُماني

الواردات:
6.12
مليار ريال عُماني

إعادة التصدير:
84.7
مليون ريال عُماني

الشؤون البيئية- التفتيش والرقابة

زيارات ميدانية: 176
شركات ملتزمة: 120
شركات غير ملتزمة: 5
حوادث بيئية وصحية: 13

مخالفات: 1
إنذارات: 12

التصاريح البيئية
مشاريع بالمنطقة: 177
تصاريح بيئية جديدة: 7
تصاريح مجددة: 5
تقارير رصد بيئي: 2

تنفيذ برنامج النسيج
بمحافظة بالظاهرة

الظاهرة - الرقم الرسمي :

نفذت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة برنامجًا تدريبيًّا متخصصًا في حرفة النسيج بمحافظة الظاهرة، باعتبارها ركيزة من ركائز الهوية الوطنية ورافدًا اقتصاديًّا واعدًا، بمشاركة 12 متدربة. ويهدف البرنامج إلى تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا، وإعادة تقديم هذه الحرفة برؤية متجددة تجمع بين الأصالة والابتكار. ويؤكد البرنامج أن النسيج العُماني لم يعد مجرد نشاط تراثي، بل أصبح مجالاً يتبنى أساليب حديثة في التصميم والإنتاج والتسويق، بما يواكب متطلبات العصر ويعزز حضور المنتج العُماني في الأسواق المحلية والدولية.

وفي هذا السياق، قالت إيمان بنت سيف الغسانية إخصائي مسؤولية اجتماعية بالهيئة ومشرفة على برنامج التدريب على حرفة النسيج المنفذ بمحافظة الظاهرة: إن رؤية الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة لدعم الحرف التقليدية ضمن خطط التنمية الاقتصادية تنطلق من قناعة راسخة بأن هذه الحرف تمثل قيمة اقتصادية وثقافية يمكن البناء عليها في مسارات التنمية الوطنية.

وأوضحت أن الهيئة تدعم المبادرات التي تسهم في تحويل الحرف إلى أنشطة إنتاجية مستدامة تواكب متطلبات السوق، وتتكامل مع خطط التنمية الاقتصادية، وتدمج البعد الاجتماعي والثقافي في آن واحد. وذكرت أن برنامج التدريب على النسيج بولاية عبري كان جزءًا من جهود المسؤولية الاجتماعية لشركات سيركا وبلادكو وجونوك المنفذة لمشروع الطرق الرئيسة ونظام تصريف المياه السطحية للمنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة المرحلة الأولى، بما يعكس أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمكين المجتمع المحلي، وتوفير فرص دخل مستدامة، وضمان استمرارية الحرف التقليدية في المناطق المرتبطة بالمشروعات التنموية.

ويعتمد البرنامج على نموذج تشغيلي متكامل يشمل إدارة مراحل الإنتاج، وتوفير المواد الخام، والتغليف، وتسليم الطلبات، وذلك بالتعاون مع المدربة أنوار الشبلي في صناعة النسيج اليدوي وصاحبة مؤسسة "سداء".

وقالت أنوار بنت سليمان الشبلية مدربة معتمدة في مجال حرفة النسيج وصاحبة مؤسسة السداء "إن حرفة النسيج ليست مجرد حرفة تقليدية، إنما لغة فنية وهوية ثقافية قادرة على التطور والاستمرار. فمنذ بداياتي شدّني هذا المجال لأنه يجمع بين الإبداع، والصبر، والارتباط بالتراث، وفي الوقت نفسه يفتح آفاقًا واسعة للابتكار المعاصر".

وبيّنت أن هناك مجموعة متكاملة من المهارات التي تحاول نقلها إلى المتدربات، إذا تبدأ بالأساسيات التي يمر بها النسيج اليدوي مثل فهم الخامات، وضبط النول، والتراكيب النسجية بشكل صحيح. مع الاهتمام بتنمية الحس الفني لدى المشاركات، من خلال التدريب على اختيار الألوان، وبناء التصميم، وتحويل الفكرة إلى قطعة نسيج متكاملة مع الحرص على نقل المهارات المتعلقة بالجودة والدقة والصبر، فضلاً عن توعية

> **البرنامج جزءًا من جهود المسؤولية الاجتماعية لمشاريع المنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة**
>
> **يهدف البرنامج إلى تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا وإعادة تقديم هذه الحرفة برؤية متجددة تجمع بين الأصالة والابتكار**

إيمان الغسانية

12
متدربة يتلقين تدريبًا متخصصًا في النسيج

أنوار الشبلية

المشاركات بكيفية تطوير أعمالهن بشكل احترافي، سواء لعرضها فنيًا أو تسويقها كمشروعات صغيرة مستدامة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أوضحت أن التدريب يسهم في تحويل الحرفة من نشاط تقليدي محدود إلى مشروع إنتاجي قابل للتطوير، من خلال تزويد المشاركات بالمهارات الفنية والاحترافية التي تمكنهن من تسويق منتجاتهن، وتحسين جودتها، ورفع قيمتها الفنية والمادية. وهذا يفتح المجال أمام المرأة العُمانية للدخول إلى سوق العمل بمرونة، سواء من خلال العمل الحر أو المشروعات الصغيرة، بما يتناسب مع ظروفها الأسرية والاجتماعية.

أما اجتماعيًا، فقد رأت الشبلية أن التدريب يعزز ثقة المرأة بنفسها، ويمنحها مساحة للتعبير عن قدراتها الإبداعية، ويشجعها على المشاركة الفاعلة في المجتمع. ويسهم في الحفاظ على الحرف التقليدية ونقلها للأجيال الجديدة بروح متجددة، مما يعزز الشعور بالانتماء والاعتزاز بالهوية الوطنية.

من جهتها قالت حليمة بنت سعيد العبرية، إحدى المتدربات في البرنامج التدريبي لحرفة النسيج إن سبب انضمامها يعود إلى رغبتها في التعرف عن قرب على هذه الحرفة وأهميتها باعتبارها جزءاً أصيلاً من التراث العُماني، إضافةً إلى شغفها بالتعلم، خاصة بعد زيارتها لمصنع النسيج في ولاية سمائل، مؤكدة أن الحرفة تعكس الهوية الوطنية وتمنح الفرد فرصة للإبداع.

وأضافت أنها اكتسبت من خلال البرنامج عددًا من المهارات منها أساسيات النسيج اليدوي، والحساب والقياس مثل طول القطعة وعدد الخيوط، فضلاً عن كيفية اختيار الألوان المناسبة والتعرف على أجزاء النول وطريقة استخدامها.

أما عن رؤيتها لمستقبل حرفة النسيج، ترى حليمة العبرية أن حرفة النسيج هي جوهر الهوية الوطنية، مؤكدةً على مستقبلها الواعد الذي يرتكز على الاستدامة والابتكار، داعية إلى ضرورة إحياء الحرفة عبر دمجها بتصاميم عصرية تربط عراقة الماضي بتطلعات الحاضر، مشيرةً إلى تنامي دورها الاقتصادي المتنامي محلياً ودولياً، وهو ما جسّدته بوضوح خلال مشاركتها في ملتقى "ريادة" الدولي الأول للصناعات الحرفية الذي أقيم بمسقط.

إنجازات المنطقة الحرة بالمزيونة خلال 2025

استثمارات القطاع الخاص

- الاستثمار التراكمي الملتزم به: **141** مليون ريال عماني
- الاستثمار المضاف: **450** ألف ريال عماني
- عدد الاتفاقيات الموقعة: **15** اتفاقية
- **12** صناعي
- **3** تجاري

طلبات الاستثمار

15 إجمالي الطلبات

- تجاري: 13
- صناعي: 2

مشاريع القطاع الخاص (إنجاز 100%)

- مخازن تجارية: 3 مشاريع
- معرض بيع وشراء سيارات: 1 مشروع
- محطة تحلية مياه (750 م³/يوم): 1 مشروع

%100 نسبة الإنجاز لجميع المشاريع: 100%

تراخيص عمل

25

79 الإجمالي
مجموع التأشيرات والتراخيص الممنوحة

النسبة الإجمالية: 100%

تأشيرات مستثمرين

54

- تأشيرات دخول وإقامة

تطوير البنية الأساسية

مشروع المنظومة الأمنية — %100
- طول السياج الأمني: 11 كم
- عدد كاميرات المراقبة: 20 كاميرا

مشروع تأثيث مبنى إدارة المنطقة — %100
- المساحة المؤثثة: 1050 م²
- تاريخ الإنجاز: 8 يناير 2025

مشاريع قيد التنفيذ

مشروع محطة التحلية — %95
- الحالة: فحص الشبكة الداخلية
- نوع المشروع: إنشاء وإدارة وتشغيل محطة تحلية

الشؤون البيئية

الدراسات والتصاريح البيئية

عدد المشاريع في المنطقة: **114**

- دراسات معتمدة: 7
- دراسات تقييم أثر بيئي مستلمة: 10
- خطط إدارة بيئية: 14
- خطط إدارة بيئية مستلمة: 14
- تصاريح بيئية مجددة: 9
- تصاريح بيئية جديدة: 7
- تقارير رصد بيئي مستلمة: 38
- تراخيص سارية المفعول: 34

التفتيش والرقابة

- زيارات تفتيشية: 3
- زيارات ميدانية روتينية: 244
- زيارات ميدانية مفاجئة: 128
- زيارات مشتركة حكومية: 14
- تقارير زيارات: 201
- شكاوى مستلمة: 3
- حوادث صحة وسلامة وبيئة: 232
- تحقيقات في الحوادث: 10
- برامج ومبادرات بيئية: 9

المحطة الواحدة

التراخيص الاقتصادية
إجمالي التراخيص: **38**
- صناعي: 8
- خدمي/لوجستي: 30

السجلات التجارية
- تحديث سجلات: 17
- سجلات جديدة: 15
- تجديد سجلات: 9
- سجل فرع جديد: 1

إباحات البناء
إجمالي الإباحات: **3**
- تخزين/لوجستي: 1
- خدمات مرافق: 2

الخدمات العامة
عقود الإيجار: **15** عقدًا

كأكبر شركة موحّدة لتقنيات المستقبل وتعزيزًا للسيادة الرقمية وفتح مسارات تقنية واعدة

عُمانتل تدشّن "أوتك" مزوّد تقنيات المستقبل وممكّن التحول الرقمي.. وتوقّع شراكات استراتيجية

مسقط - الدقم Duqm Economy:

دشّنت عُمانتل شركة "أوتك" بوصفها مزوّدًا لتقنيات المستقبل وممكّنًا للتحول الرقمي، بما يتماشى مع التوجهات الوطنية نحو تعزيز التنويع الاقتصادي وبناء اقتصاد قائم على التقنية.

وأُقيم حفل التدشين تحت رعاية معالي عبد السّلام بن محمد المرشدي رئيس جهاز الاستثمار العُماني، بدار الأوبرا السّلطانية مسقط.

وقال سعادةُ ملهم بن بشير الجرف نائب رئيس جهاز الاستثمار العُماني للاستثمار رئيس مجلس إدارة عُمانتل إن إطلاق "أوتك" يعكس توجه الشركة نحو الانتقال من نموذج مشغّل اتصالات تقليدي إلى شركة تقنية رقميّة متكاملة، تقود الابتكار وتدعم نموّ الاقتصاد الرّقمي، مؤكدًا على أن الخطوة تأتي انسجامًا مع الخطة الخمسية الحادية عشرة لاسيما في محور الاقتصاد الرقمي.

وأضاف سعادتُه أن عُمانتل تتبنى رؤية شمولية للتحول التقني ترتكز على تطوير البنية الأساسية الرقمية، وتقديم حلول متقدّمة، وبناء القدرات الوطنيّة، وتعزيز التكامل بين القطاعات، بما يسهم في تحقيق قيمة مضافة مستدامة للاقتصاد الوطني، مشيرًا إلى أن تنمية الكفاءات العُمانية في مجالات الأمن السيبراني والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي تمثل أولوية في هذا المسار.

من جانبه، وضح المهندس علاء الدين بن عبدالله بيت فاضل الرئيس التنفيذي لعُمانتل ورئيس مجلس إدارة "أوتك" أن إطلاق الشركة يمثل مرحلة جديدة في مسيرة المجموعة والقطاع الرقمي في سلطنة عُمان، مبينًا أن "أوتك" ستعمل على تقديم حلول تقنية متكاملة تسهم في تمكين الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص من تسريع مشروعات التحول الرقمي وتعزيز جاهزيتها المستقبلية.

من جهته قال المهندس مقبول بن سالم الوهيبي المكلّف بتسيير أعمال الرئيس التنفيذي لشركة "أوتك" إنه يشكل تكامل "عُمان داتا بارك" ضمن منظومة "أوتك" نقلة نوعية في تطوير البنية الأساسية الرقمية ويعزز قدرات تشغيل مراكز البيانات والخدمات السحابية السيادية، ويدعم جهود توطين البيانات داخل سلطنة عُمان، بما يلبّي متطلبات الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة.

وشهد الحفل الإعلان عن عدد من الشراكات الاستراتيجية مع مختلف الشركات التقنية الناشئة المحلية والعالمية

سعادة ملهم بن بشير الجرف: "أوتك" خطوة استراتيجية تعكس توجهات تعظيم الاستثمارات في قطاع التقنية

المهندس علاء الدين بيت فاضل: نؤسس اليوم لعصر جديد من الابتكار والتنافسية والتنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان

تعكس منظومة "أوتك" واتساع نطاق عملها. كما تم خلال الحفل تدشين مركز بيانات "فرق" الذي يوفّر بيئة رقمية آمنة وقابلة للتوسع لدعم تشغيل الأنظمة والتطبيقات على مدار الساعة.

وتضم منظومة "أوتك" حلولًا للحوسبة السحابية تشمل السحابة العامة والهجينة وسحابة مزوّدي الخدمات العالميين، عبر شراكات مع شركات تقنية دولية، بما يدعم سيادة البيانات ويرفع كفاءة البنية الرقمية الوطنية.

وتستند الشركة في أعمالها إلى منظومة شراكات محلية ودولية تهدف إلى نقل المعرفة وتوطين التقنيات وبناء القدرات الوطنية في المجالات التقنية، بما يسهم في توفير فرص عمل نوعية وتعزيز الحضور الإقليمي للحلول التقنية العُمانية.

وتوحّد "أوتك" الأصول والاستثمارات التقنية التابعة لمجموعة عُمانتل ضمن نموذج تشغيلي متكامل، يشمل خدمات مراكز البيانات، والحوسبة السحابية، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتكامل الأنظمة، مع الالتزام بالحوكمة المحلية ومتطلبات الجهات التنظيمية.

الدقم
وجهة المستثمرين العالميين

تبرز المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم كوجهة استثمارية عالمية لما تتمتع به من موقع استراتيجي وبنية أساسية متكاملة تشمل الطرق، والمطار، والميناء، فضلاً عن مساحة إجمالية تبلغ ألفي كيلومتر مربع، تضم مناطق للصناعات المتنوعة، ومناطق للخدمات اللوجستية، ومشروعات للطاقة النظيفة. كما توفر المنطقة حوافز وتسهيلات للمستثمرين، ما يعزز قدرتها على استقطاب استثمارات نوعية ومتنوعة.

وأكد عدد من الخبراء والمختصين أن هذه المقومات تجعل الدقم محورًا استراتيجيًا لجذب الاستثمارات العالمية وتطوير مشروعات مستدامة في مختلف القطاعات.

المنطقة مجهزة بالخدمات والمرافق

في البداية أوضح المهندس أحمد بن علي عكعاك، الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، أن المنطقة مجهزة بالخدمات والمرافق لاستقطاب استثمارات نوعية، ليس فقط في الصناعات التحويلية، وإنما أيضًا في القطاع اللوجستي، والصناعات الذكية، والصناعات الغذائية والسمكية. وأكد على التركيز على الصناعات الخضراء في مجال الألمنيوم والحديد، إلى جانب إنتاج الهيدروجين.

وأضاف: أن الاهتمام العالمي بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يعكس جاذبيتها للاستثمار، خاصة مع توفر مصادر الطاقة المتنوعة، والمساحة الكبيرة، والبنية الأساسية المكتملة، ما يجعلها مركزًا استراتيجيًا للاستثمار في مشروعات مختلفة.

وأشار إلى أهمية القطاعات الجديدة، ومنها قطاع السياحة، الذي سيسهم في تطوير أنماط الحياة بالمنطقة، إلى جانب المدن الذكية المدعومة بالذكاء الاصطناعي والابتكار الرقمي، حيث توجد منطقة مخصصة بمساحة 18 كيلومترًا مربعًا لجذب هذه التكنولوجيا الحديثة.

مقومات فريدة وموقع تنافسي

وأكد الدكتور سليمان بن سالم الهاشمي، الباحث في مركز الدراسات والبحوث البيئية بجامعة السلطان قابوس، أن سلطنة عُمان تمتلك مقومات فريدة تجعلها في موقع تنافسي ضمن دول المنطقة في مجال الطاقة المتجددة، لا سيما من خلال المشروعات العملاقة الجاري تنفيذها في مجالات الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والهيدروجين الأخضر، بما يتوافق مع توجهات العالم لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وخفض الانبعاثات الكربونية.

وأضاف أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تُعد من أبرز المناطق الاقتصادية الواعدة في سلطنة عُمان بفضل موقعها على بحر العرب وبنيتها الأساسية المتطورة، ما يجعلها مركزًا استراتيجيًا لمشروعات الطاقة المتجددة. ويتميز الموقع بمعدلات إشعاع شمسي مرتفعة وسرعات رياح مستقرة، إضافة إلى توفر الأراضي الواسعة والبنية الأساسية المتطورة، ما يتيح تنفيذ مشروعات واسعة لتوليد الكهرباء وتخزينها بكفاءة عالية.

وبين أن الدقم يمكن أن تصبح نموذجًا إقليميًّا لمزيج الطاقة المستدامة، حيث توفر الطبيعة الجغرافية للمكان إمكانية تنفيذ مشروعات متكاملة تجمع بين الطاقة الشمسية، والرياح، والهيدروجين الأخضر، لتزويد الصناعات الكبرى بالطاقة النظيفة وخفض الانبعاثات الناتجة عنها.

وأوضح أن الطاقة الشمسية تمثل الخيار الأمثل للاستثمار في الدقم بفضل معدلات الإشعاع التي تتجاوز 2100 كيلوواط ساعة لكل متر مربع سنويًا، بينما توفر السواحل الشرقية والجنوبية

أكد عدد من الخبراء والمختصين أن الدقم محورًا استراتيجيًا لجذب الاستثمارات العالمية وتطوير مشروعات مستدامة في مختلف القطاعات

للمنطقة ظروفًا مثالية لتشغيل توربينات الرياح بكفاءة، بسرعة تتراوح بين 5 و8 أمتار في الثانية معظم أيام السنة.

تضاريس جغرافية ومقومات طبيعية

من جانبها، أكدت كارا كوران، الرئيس التنفيذي ومؤسس شركة "سستاينابل تورزم كونسولتانتس"، أن الخطط الموضوعة لتطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تعكس اهتمام الحكومة بتطوير البنية الأساسية وتوفير الفرص الاستثمارية في شتى القطاعات، ما يزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأضافت أن إقامة الفعاليات الاقتصادية والسياحية في المنطقة تُسهم في تعريف المستثمرين بالمقومات الجاذبة المتنوعة، مشيرة إلى أن الدقم تتميز بتضاريس جغرافية ومقومات طبيعية تجعلها وجهة مفضلة للسياح من مختلف أنحاء العالم، بفضل شواطئها الممتدة وتنوعها الأحيائي الفريد.

المهندس أحمد عكعاك: الاهتمام العالمي بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يعكس جاذبيتها للاستثمار، خاصة مع توفر مصادر الطاقة المتنوعة، والمساحة الكبيرة، والبنية الأساسية المكتملة

الدكتور سليمان الهاشمي: الطاقة الشمسية تمثل الخيار الأمثل للاستثمار في الدقم بفضل معدلات الإشعاع التي تتجاوز 2100 كيلوواط ساعة لكل متر مربع سنويًا

كارا كوران: الدقم تتميز بتضاريس جغرافية ومقومات طبيعية تجعلها وجهة مفضلة للسياح من مختلف أنحاء العالم، بفضل شواطئها الممتدة وتنوعها الأحيائي الفريد

المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم مجهزة بالخدمات والمرافق لاستقطاب استثمارات نوعية في الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة

تنويع مصادر الدخل وتطوير المناطق الحرة

من جهتها، أشارت ويندي ورنر، مديرة مكتب مجموعة البنك الدولي في سلطنة عُمان، إلى أن السلطنة تتمتع بمقومات جذب عديدة وأفضلية في سلاسل الإمداد، كما أن لديها أهدافًا واضحة لتنويع مصادر الدخل وتطوير المناطق الحرة، ما يعزز إمكانات الاستثمار المستقبلي.

وأكدت أن ارتفاع التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان يُعد عامل جذب إضافيًا للمستثمرين، إلى جانب جهود الترويج لاستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والدولية، مشيرة إلى أن سلطنة عُمان تعد وجهة مناسبة للمستثمرين لما تتمتع به من استقرار سياسي وقانوني، وهو جانب رئيسي يركز عليه المستثمرون في الشؤون الاقتصادية.

الفعاليات الاقتصادية وتبادل الخبرات

بدورها، أوضحت يسرى بنت حمد البوسعيدية، الرئيس التنفيذي للشؤون المالية في شركة "مرافق" الدقم، أن الفعاليات الاقتصادية تمثل فرصة للاطلاع على تجارب الدول والحكومات والشركات العالمية في مجالات الاستثمار، والاستفادة من المقومات والمزايا النسبية لكل دولة، وتعزيز بيئة الاستثمار من خلال تبادل الخبرات.

الدقم وجهة سياحية مناسبة

من جانبه، أكد أندرو مايكل باين، المدير الإبداعي العالمي لمجموعة "إنتربراند"، على العمل الدؤوب لجعل سلطنة عُمان عامة، والدقم خاصة، وجهة مفضلة للمستثمرين والسياحة والنشاط الاقتصادي، مشيرًا إلى أن الدقم وجهة سياحية مناسبة نظرًا لتنوعها الجيولوجي وأجوائها الموسمية، ما يجعلها منطقة مثالية للسياحة والأعمال، لامتلاكها المقومات الضرورية لاستدامة كلا المجالين.

استثمار شركة فوباك عُمان

وقال فان دي كار، المدير العام لشركة فوباك عُمان: "تدخل شركة فوباك إلى سلطنة عُمان لأول مرة، وتحديدًا إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، حيث سنبني ما نسميه محطة طاقة لتخزين أنواع مختلفة من مصادر الطاقة والمنتجات".

وأضاف: "سيساهم هذا المشروع في تطوير المنطقة وجعلها مركزًا تجاريًا للمستقبل".

ومع دخولها المرتقب إلى السوق العُمانية، تُعد فوباك ثاني شركة دولية كبرى متخصصة في تخزين الحاويات تستثمر في سلطنة عُمان، بعد شركة أدفاريو التي تعمل في ميناء صحار والمنطقة الحرة.

وتتمتع شركة فوباك بحضور عالمي في أكثر من 20 دولة، وتضطلع بدور محوري في سلسلة إمدادات الطاقة والكيماويات العالمية، من خلال توفير البنية الأساسية لتخزين ومناولة المنتجات السائلة السائبة مثل النفط والكيماويات والغازات، إلى جانب ناقلات الطاقة الجديدة كالهيدروجين والأمونيا وثاني أكسيد الكربون (CO_2).

وأشار فان دي كار إلى أن الهيدروجين المحوّل إلى أمونيا خضراء يُعد من بين المنتجات الرئيسية التي يجري استكشافها بالتعاون مع شركة هيدروما ومشاريع أخرى في منطقة الدقم، التي تهدف إلى إنتاج الهيدروجين الأخضر للتصدير عبر منشآت فوباك.

وأوضح أن العديد من الاستثمارات المخطط لها في السعة التخزينية الجديدة سيتم تنفيذها في محطة السوائل بميناء الدقم.

وتواصل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تعزيز مكانتها كأحد أبرز المراكز الاقتصادية والاستثمارية الواعدة في سلطنة عُمان والمنطقة، مستندةً إلى رؤى استراتيجية متكاملة، وبنية أساسية متقدمة، وتنوع في الفرص الاستثمارية بين الصناعة، والطاقة، والسياحة، والخدمات اللوجستية.

يسرى البوسعيدية: الفعاليات الاقتصادية تمثل فرصة للاطلاع على تجارب الدول والحكومات والشركات العالمية في مجالات الاستثمار، والاستفادة من المقومات والمزايا النسبية لكل دولة

أندرو مايكل باين: الدقم وجهة سياحية مناسبة نظرًا لتنوعها الجيولوجي وأجوائها الموسمية، ما يجعلها منطقة مثالية للسياحة والأعمال لامتلاكها المقومات الضرورية لاستدامة كلا المجالين

ويندي ورنر: سلطنة عُمان تعد وجهة مناسبة للمستثمرين لما تتمتع به من استقرار سياسي وقانوني ولديها أهدافًا واضحة لتنويع مصادر الدخل وتطوير المناطق الحرة

بلغ حجم الاستثمار الإجمالي
للمشاريع 1.153 مليار ريال عُماني

اكتمال سلسلة صناعة الوحدات الشمسية في سلطنة عمان

توسع الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة في سلطنة عُمان خلال عامي 2024 و 2025

مسقط -الدقم:

أعلنت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة عن اكتمال سلسلة القيمة لصناعة الوحدات الشمسية في سلطنة عُمان خلال عامي 2024 و2025، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، حيث بلغ حجم الاستثمار الإجمالي للمشاريع 1.153 مليار ريال عُماني. وشمل الإنجاز مختلف مراحل إنتاج الألواح الشمسية، بدءًا من تصنيع معدن السيليكون، مرورًا بـ البولي سيليكون، السبائك، رقائق الخلايا الشمسية، وصولًا إلى وحدات الطاقة الشمسية المتكاملة.

وأوضحت الهيئة أن بعض المشاريع دخلت مرحلة الإنشاء، فيما وصلت مشاريع أخرى إلى مراحل متقدمة من التفاوض، ما يعكس التقدم الملحوظ في توطين قطاع الطاقة المتجددة وتعزيز الإنتاج المحلي للألواح الشمسية.

وأشار التقرير إلى أن المشاريع الحالية توزعت عبر سلسلة القيمة على النحو التالي:

معدن السيليكون: استثمرت شركة سبيكة حديدية خضراء (FZC) أكثر من 26 مليون ريال عُماني، مع توفير 180 وظيفة مباشرة بمعدل تعمين 50%.

البولي سيليكون (المرحلة الأولية): استثمرت شركة يوناتيد سولار نحو 615 مليون ريال عُماني، وإيجاد 2000 وظيفة مباشرة بنسبة تعمين 70%.

سبائك ووحدات متوسطة للطاقة الشمسية: استثمرت شركة صحاري

يسهم اكتمال السلسلة في تلبية احتياجات مشاريع الطاقة الشمسية محليًا وتقليل الاستيراد ودعم الاستدامة والاقتصاد منخفض الكربون

للطاقة الشمسية نحو 78 مليون ريال عُماني، موفرة 280 وظيفة مباشرة بنسبة تعمين 40%.

الخلايا الشمسية ووحدات الطاقة الكهروضوئية المتكاملة: استثمرت شركة أوريون سولار نحو 217 مليون ريال عُماني، بتوفير 808 وظائف مباشرة بنسبة تعمين 35%.

الخلايا الشمسية: استثمرت شركة جيتال لتكنولوجيا الطاقة المتجددة نحو 269 مليون ريال عُماني، مع توفير 864 وظيفة مباشرة بنسبة تعمين 40%.

وأكدت الهيئة أن اكتمال هذه السلسلة يسهم في تعزيز قدرة سلطنة عُمان على تغطية احتياجات مشاريع الطاقة الشمسية محليًا، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، ودعم أهداف التنمية المستدامة، والتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

وتأتي هذه الإنجازات ضمن الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الطاقة المتجددة وتهيئة بيئة استثمارية جاذبة، بما يعزز مكانة سلطنة عُمان على الخارطة الإقليمية والدولية في مجال الطاقة النظيفة.

وجاء هذا التقدم نتيجة التنسيق المشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، إلى جانب البيئة الاستثمارية المحفزة التي ساهمت في استقطاب الاستثمارات الصناعية المرتبطة بالطاقة الشمسية، بما يدعم التوجهات الاستراتيجية للسلطنة في تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الاعتماد على الطاقة النظيفة.

ويعكس اكتمال سلسلة القيمة نضج قطاع الطاقة المتجددة في السلطنة، ويعزز توطين الصناعات المرتبطة بها، ويدعم المحتوى المحلي، ويوفر فرصًا اقتصادية جديدة. كما يسهم هذا الإنجاز في تعزيز جاهزية سلطنة عُمان لتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية الكبرى المخطط لها خلال السنوات المقبلة، وتوفير متطلباتها محليًا بما يتوافق مع مستهدفات الاستدامة وخفض الانبعاثات الكربونية.

كشفت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة عن أهم القطاعات الاستثمارية ذات الأولوية والفرص الاقتصادية المرتبطة بها في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، في خطوة تعكس التوجه الاستراتيجي نحو بناء قاعدة صناعية متقدمة ترتكز على التنويع الاقتصادي وتعظيم القيمة المحلية، وتعزيز قدرة سلطنة عُمان على المنافسة في الصناعات المستقبلية.

مسقط - الدقم :

تضم هذه القطاعات القطاع الغذائي والسمكي، والشق السفلي في قطاع الألومنيوم والحديد الأخضر، وقطاع الأمن الدوائي والطبي وتصنيع المعدات الطبية، والشق السفلي في قطاع البلاستيك والبتروكيماويات، إضافة إلى القطاع السياحي والعقاري، باعتبارها قطاعات محورية تسهم في دعم الأمن الاقتصادي، وتعزيز سلاسل الإمداد، وفتح مجالات جديدة للنمو الصناعي والاستثماري.

ومن أهم الحوافز التي تقدمها الهيئة للمستثمرين:

- التملك الأجنبي للمشروعات بنسبة 100%
- يسمح بتداول جميع العملات
- لا يوجد حد أدنى لرأس المال
- الإعفاء الضريبي لمدة تصل إلى 30 عامًا
- إعادة توطين الأرباح بنسبة 100%
- حق انتفاع يمتد إلى 50 عامًا قابلة للتجديد لفترة مماثلة
- إصدار تصاريح العمالة الأجنبية خلال 24 ساعة
- تسهيلات عالية لإقامة المستثمرين والقوى العاملة
- حوافز إضافية للمشاريع ذات القيمة المضافة
- الموافقة الواحدة للمشاريع الاستراتيجية
- التطوير العقاري وبيع الوحدات بنظام التملك الحر في المناطق الاقتصادية

فرص التكامل الاقتصادي

وقالت آمنة بنت ناصر الشرجي مديرة ترويج الاستثمار، إن تحديد هذه القطاعات يأتي استنادًا إلى دراسات تحليلية معمقة لاحتياجات السوق المحلية والإقليمية والعالمية، وفرص التكامل الصناعي المتاحة، مؤكدة أن الهيئة تعمل على تمكين هذه القطاعات من خلال تطوير بيئة استثمارية متكاملة تشمل بنية أساسية متقدمة، ومناطق صناعية متخصصة، وحوافز تنافسية، وإجراءات مرنة تسهم في تسريع تنفيذ المشاريع وتعزيز كفاءتها التشغيلية.

وأضافت أن الهيئة تركز على استقطاب الاستثمارات النوعية التي تسهم في نقل المعرفة والتقنيات المتقدمة، وتوطين الصناعات الاستراتيجية، وتعزيز الاعتماد على الموارد المحلية، بما يدعم تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد من الصناعات الحيوية، خاصة في مجالات الأمن الغذائي والدوائي والصناعات التحويلية المرتبطة بالموارد الطبيعية.

وأكدت أن الهيئة تعمل على بناء منظومات صناعية مترابطة ضمن هذه القطاعات، بما يعزز التكامل بين الصناعات الأساسية والصناعات التحويلية والمساندة، ويسهم في رفع القيمة المضافة المحلية، وتحفيز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإيجاد فرص عمل نوعية للكفاءات الوطنية، مشيرة إلى أن هذه القطاعات تمثل ركيزة أساسية في تعزيز مكانة سلطنة عُمان كمركز صناعي ولوجستي إقليمي يتمتع بقدرة تنافسية عالية.

دور تنموي وتخطيط استراتيجي

من جانبها، أوضحت لبنى بنت حمود الصبّاري رئيسة قسم الترويج، أن الهيئة توفر حوافز ومزايا متكاملة للمستثمرين، بما يسهم في تسريع تنفيذ المشاريع، ودعم استمراريتها، وتحقيق القيمة المحلية من خلال بيئة محفزة ومرنة

تركز الهيئة على تطوير القطاعات الحيوية لبناء قاعدة صناعية متقدمة، وتعزيز القدرة التنافسية في الصناعات المستقبلية

آمنة الشرجي

لبنى الصبّاري

تضطلع بدور تنموي محوري في دعم نمو هذه القطاعات من خلال التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، وتطوير المناطق الصناعية المتخصصة، وتوفير منظومة متكاملة من الخدمات الاستثمارية التي تشمل تسهيل الإجراءات، وتوفير الأراضي الصناعية المهيأة، وتعزيز الربط اللوجستي مع الموانئ والمطارات وشبكات النقل، بما يضمن كفاءة سلاسل التوريد وسرعة الوصول إلى الأسواق المستهدفة. وأضافت أن الهيئة تعمل بالتكامل مع الجهات الحكومية والخاصة لتوفير بيئة محفزة للاستثمار الصناعي، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية التي تسهم في نقل التقنيات المتقدمة، وتطوير الصناعات ذات القيمة العالية.

وأشارت إلى أن التركيز على قطاعات مثل المعادن الخضراء، والصناعات الدوائية، والصناعات الغذائية، والبتروكيماويات، يعكس التوجه نحو الصناعات المستقبلية المستدامة، التي تعتمد على الابتكار والتقنيات النظيفة، وتسهم في تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية، مؤكدة أن هذه الجهود تدعم تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040 من خلال تنويع مصادر الدخل، وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز جاذبية سلطنة عُمان كوجهة استثمارية موثوقة ومركز إقليمي للصناعات الاستراتيجية.

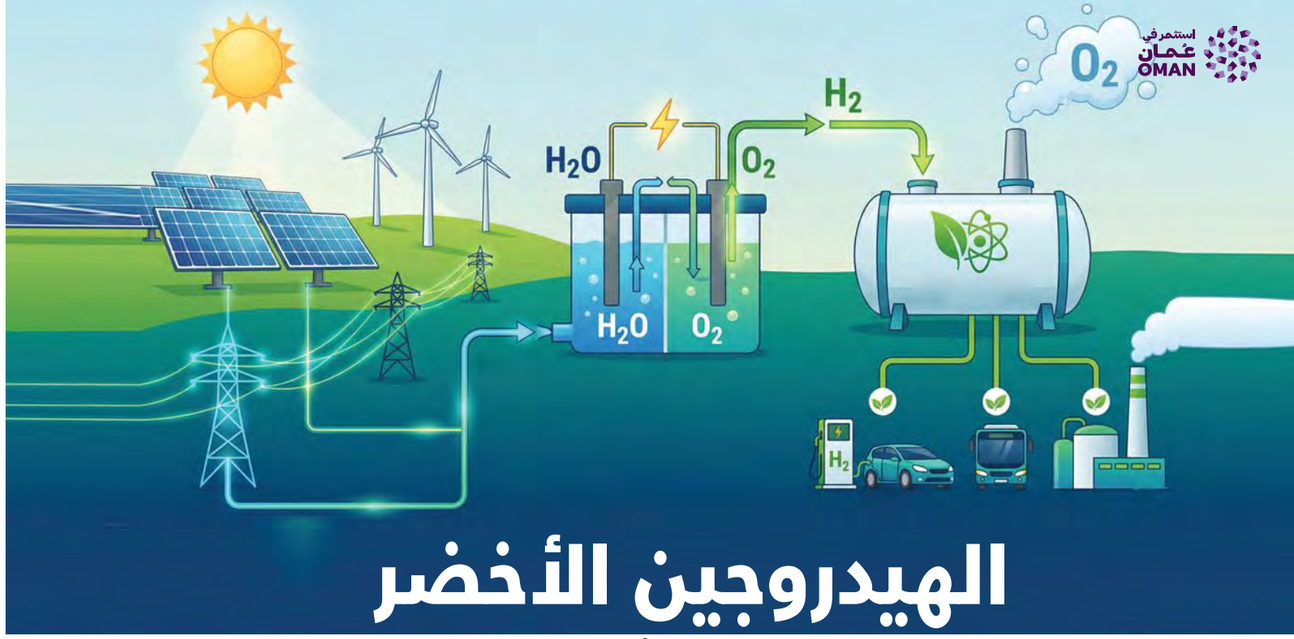

الهيدروجين الأخضر

مستقبل يقود الاستثمارات النظيفة

الدقم - تشهد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم حراكًا استثماريًا متسارعًا في قطاع الطاقة النظيفة والصناعات الخضراء، مدعومًا برؤية وطنية واضحة تستهدف تعزيز التحول نحو الاقتصاد منخفض الكربون، وترسيخ مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي لإنتاج الهيدروجين الأخضر والصناعات المرتبطة به، وذلك في إطار مستهدفات "رؤية عُمان 2040" والالتزامات الوطنية بالحياد الكربوني.

وتُظهر المؤشرات التنفيذية لمشاريع الطاقة النظيفة والمتجددة في المنطقة تقدمًا ملموسًا على المستويات التخطيطية والتنفيذية والاستثمارية، حيث تم تخصيص نحو 65 ألف كيلومتر مربع من الأراضي لأغراض الطاقة النظيفة بموجب المرسوم السلطاني رقم (2023/10)، خُصص منها ما يقارب 50 ألف كيلومتر مربع لمشاريع الهيدروجين الأخضر، بما يعكس حجم الرهان الوطني على هذا القطاع الاستراتيجي.

توسع متسارع في مشاريع الهيدروجين الأخضر

واكتملت بنجاح الجولتان الأولى والثانية من مزايدات الهيدروجين الأخضر، بقيمة استثمارية إجمالية بلغت نحو 49 مليار دولار أمريكي، وبطاقة إنتاج تقديرية تصل إلى 1.38 مليون طن من الهيدروجين الأخضر و34.8 جيجاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. وأسفرت الجولة الأولى، التي أقيمت في محافظة الوسطى، عن ترسية أربعة مشاريع، ليصل إجمالي المشاريع المرتبطة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إلى خمسة مشاريع، من بينها مشروع "هايبورت الدقم"، بإجمالي استثمارات تُقدّر بنحو 30 مليار دولار، وبطاقة إنتاجية تبلغ 18 جيجاواط من الطاقة المتجددة و750 ألف طن من الهيدروجين الأخضر.

وفي السياق ذاته، أعلنت الجهات المعنية رسميًا في شهر أبريل 2025 عن انطلاق الجولة الثالثة من مزايدات مشاريع الهيدروجين الأخضر، والتي تمثل امتدادًا للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز تنافسية السلطنة في هذا القطاع الحيوي. وقد خُصصت هذه الجولة لمواقع جديدة ضمن نطاق المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، على مساحة تُقدّر بنحو 300 كيلومتر مربع، مع إتاحة الفرصة لتطوير مشاريع تبدأ من 100 كيلومتر مربع، بما يوفر مرونة أكبر للمستثمرين في تحديد حجم مشاريعهم وفقًا لخططهم الاستراتيجية.

ومن الناحية الزمنية، أُطلقت مرحلة التأهيل المسبق لهذه الجولة لمدة تسعة أشهر، وهي مدة أطول مقارنة بالجولات السابقة، بهدف إتاحة فرصة أوسع للشركات العالمية للاستعداد والمشاركة، على أن يتم استلام العروض خلال عام 2026، وإعلان الشركات الفائزة خلال العام نفسه.

بنية أساسية متكاملة وممرات خدمات استراتيجية

وتواكب هذه المشاريع الطموحة جهود مكثفة لتطوير البنية الأساسية المشتركة، حيث شهد مشروع المخطط العام وممر الخدمات للهيدروجين الأخضر تقدمًا ملحوظًا، مع استكمال مرحلتي التصميم الأولي والتصميم التفصيلي، والانتقال حاليًا إلى المرحلة الأخيرة التي تتضمن إعداد حزمة شاملة من اللوائح والمعايير التنظيمية لمشاريع الطاقة النظيفة، لتغطي الجوانب الفنية والبيئية والتنظيمية، وتكون بمثابة مرجع وطني شامل لهذا القطاع.

ويجري تنفيذ ممر البنية الأساسية المشتركة (CUI) بالتنسيق مع عدد من المشغلين الوطنيين، حيث تتولى الشركة العُمانية لنقل الكهرباء تنفيذ ممر الطاقة الكهربائية النظيفة، فيما تقوم نماء لخدمات المياه بتنفيذ محطات التحلية وممرات أنابيب المياه، وتتولى أوكيو لشبكات الغاز تنفيذ شبكات غاز الهيدروجين. ويشمل هذا الممر الربط بين مناطق الشق العلوي المخصصة للإنتاج ومناطق الشق السفلي المخصصة

للمعالجة والتصدير داخل حدود المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وخارجها، بما يضمن تكامل سلاسل القيمة ورفع كفاءة التشغيل.

الصناعات والمعادن الخضراء ركيزة للتحول الصناعي

وفي موازاة ذلك، تولي المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم اهتمامًا متزايدًا بتطوير قطاع الصناعات والمعادن الخضراء، ولا سيما صناعات الحديد والألمنيوم منخفضة الكربون، باعتبارها من أبرز القطاعات المستفيدة من الهيدروجين الأخضر. وتستهدف سلطنة عُمان الوصول إلى إنتاج سنوي يبلغ نحو 30 مليون طن من الصلب بحلول عام 2050، لتكون ضمن أكبر عشر دول منتجة للصلب عالميًا، مع تخصيص 25 بالمائة من الإنتاج لتلبية احتياجات السوق المحلي.

وتُعد صناعات الحديد المختزل مباشرة (DRI) والحديد المقولب الساخن (HBI) من المراحل الأساسية في إنتاج الحديد الأخضر، ومن أبرز المستهلكين للهيدروجين الأخضر، حيث توفر المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بيئة مثالية لتحقيق التكامل بين قطاعي الطاقة والمعادن، وخفض التكاليف التشغيلية المرتبطة بالإنتاج والنقل، وتعزيز جاذبية السلطنة للاستثمارات الصناعية العالمية.

مشاريع صناعية استراتيجية قيد التنفيذ

ويبرز في هذا الإطار مشروع "جندال الدقم" للحديد الأخضر كأحد المشاريع الصناعية المحورية، حيث يتم تطويره بطاقة إنتاجية أولية تبلغ 5 ملايين طن سنويًا قابلة للتوسعة إلى 10 ملايين طن، ويتضمن إنشاء رصيف بحري بطول 1400 متر وبعمق 18 مترًا. وقد دخلت الاتفاقيات المرتبطة بالمشروع حيز التنفيذ في يوليو 2024، وبدأت الأعمال الإنشائية فعليًا، حيث بلغت نسبة إنجاز

المشروع حتى ديسمبر 2025 نحو 34.39 بالمائة، فيما بلغت نسبة إنجاز أعمال الرصيف 26.89 بالمائة، ويجري العمل على معالجة التحديات الفنية المرتبطة بالطاقة والتصاميم التفصيلية.

كما يجري العمل على مشروع شركة "سيموك" للألمنيوم الأخضر، بقيمة استثمارية تُقدّر بنحو 2.4 مليار ريال عُماني، وبطاقة إنتاجية تصل إلى 530 ألف طن سنويًا من سبائك الألمنيوم الخضراء، و620 ألف طن من سبائك الألمنيوم والألواح مسبقة الصب، باستخدام تقنيات منخفضة الانبعاثات الكربونية. وإلى جانب ذلك، تشمل خارطة المشاريع الصناعية مشاريع أخرى قيد التطوير مثل مشروع "جيلي" للألمنيوم الأخضر، ومشروع "اللؤلؤة" للحديد والألمنيوم الأخضر بالشراكة مع مستثمرين إقليميين.

49
مليار دولار استثمارات مزايدات الهيدروجين الأخضر في الدقم بطاقة إنتاجية تصل إلى 1.38 مليون طن

مرحلة تأهيل موسعة لمزايدات الهيدروجين الأخضر حتى الربع الأول من 2026

الحديد والألمنيوم الأخضران في صدارة الصناعات المستفيدة من الهيدروجين الأخضر

آفاق إنتاجية واستثمارية واعدة

وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الإنتاج المخطط له من مشاريع الطاقة النظيفة سيصل بحلول عام 2030 إلى ما بين 1 و1.5 مليون طن سنويًا من الهيدروجين الأخضر، وبسعة طاقة متجددة تقارب 30 جيجاواط، وباستثمارات تراكمية تُقدّر بنحو 49 مليار دولار أمريكي. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الإنتاج بحلول عام 2050 إلى نحو 8.5 مليون طن سنويًا من الهيدروجين الأخضر، وبسعة طاقة متجددة تصل إلى 180 جيجاواط، وباستثمارات تراكمية قد تتجاوز 150 مليار دولار.

وتؤكد هذه المؤشرات مجتمعة أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تمثل أحد أهم محركات التحول الاقتصادي والصناعي في سلطنة عُمان، ومنصة استراتيجية لتوطين مشاريع الطاقة النظيفة والصناعات الخضراء، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني، ويدعم جهود الاستدامة، ويكرس موقع السلطنة على خارطة الاقتصاد الأخضر إقليميًا ودوليًا.

تجربة رائدة تمتد لأكثر من أربعة عقود من مدينة الرسيل الصناعية

شركة أريج للزيوت النباتية ومشتقاتها.. مسيرة صناعية متواصلة من الابتكار والجودة

مسقط - الدقم :

تُجسّد شركة أريج للزيوت النباتية ومشتقاتها واحدة من أبرز النماذج الصناعية الوطنية الرائدة في قطاع الصناعات الغذائية بسلطنة عُمان، حيث انطلقت مسيرتها عام 1982 من مدينة الرسيل الصناعية، لتؤسس قاعدة صناعية متقدمة ترتكز على الابتكار والجودة والتطوير المستمر، وتسهم بدور محوري في تعزيز منظومة الأمن الغذائي ودعم مستهدفات التنويع الاقتصادي.

نمو متسارع في القدرات الإنتاجية والتصديرية

وبلغت الطاقة الإنتاجية عند التأسيس نحو 9 آلاف طن سنويًا، وواصلت الشركة تنفيذ خططها التوسعية والاستثمار في تطوير قدراتها الصناعية، لترتفع طاقتها الإنتاجية الحالية إلى نحو 240 ألف طن سنويًا، محققة نموًا في الطاقة الإنتاجية تجاوز 26 ضعفًا مقارنة ببداية انطلاقتها. كما تمكنت الشركة من توسيع نطاق صادراتها لتصل إلى أكثر من 30 دولة حول العالم، بنسبة تصدير تبلغ 80% من إجمالي إنتاجها، ما يعكس قدرتها التنافسية وثقة الأسواق العالمية بجودة منتجاتها.

منظومة صناعية متكاملة وفق أعلى المعايير الدولية

وقال المهندس سالم بن ناصر البرطماني، الرئيس التنفيذي للشركة، إن الشركة تقوم بتصنيع وتصفية وتنقية وتكرير وتعبئة وتسويق وتوزيع مجموعة متنوعة من زيوت الطعام والسمن النباتي والمارجرين والدهون الخاصة المستخدمة في الصناعات الغذائية، مثل صناعة الصلصات والكاتشب والمايونيز، وذلك وفق أعلى المواصفات والمعايير الدولية، بما يضمن تقديم منتجات عالية الجودة تلبي متطلبات الأسواق المحلية والعالمية.

وأشار إلى أن الموقع الاستراتيجي لسلطنة عُمان أسهم في تسهيل وصول المواد الخام بكفاءة عالية وسرعة تصدير المنتجات النهائية إلى مختلف الأسواق العالمية بأقل التكاليف، حيث تمتد صادرات الشركة من كندا شمالًا إلى نيوزيلندا جنوبًا، ومن الولايات المتحدة الأمريكية غربًا إلى أوزبكستان شرقًا، مستفيدة من كفاءة القطاع اللوجستي والبيئة الاستثمارية الجاذبة والاستقرار الذي تتمتع به السلطنة.

استراتيجية قائمة على الابتكار والتقنيات الحديثة

وتتبنى الشركة استراتيجية ترتكز على الابتكار المستمر وتوظيف أحدث التقنيات الصناعية، بما في ذلك تطوير أنظمة الأتمتة الصناعية ونظم إدارة المستودعات باستخدام الروبوتات، الأمر الذي أسهم في تحسين كفاءة العمليات التشغيلية، وتعزيز الإنتاجية، ورفع مستويات السلامة المهنية وجودة المنتجات.

المهندس سالم البرطماني: تمتد صادرات الشركة من كندا شمالًا إلى نيوزيلندا جنوبًا ومن الولايات المتحدة الأمريكية غربًا إلى أوزبكستان شرقًا

وشملت هذه الجهود تطوير مستودعات آلية بالكامل بطاقة تخزينية تتجاوز 15 ألف موقع تخزين، مع تطبيق أنظمة ذكية لإدارة المخزون تتيح تتبع المنتجات بشكل لحظي، وتحقيق أعلى درجات الدقة في إدارة المخزون، وتقليل المناولة اليدوية، بما يسهم في تحسين جودة المنتجات وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد.

تطوير الموارد البشرية وتعزيز الكفاءة التشغيلية

وتولي الشركة اهتمامًا خاصًا بتطوير رأس المال البشري، من خلال الاستثمار في تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية، وتطوير مهاراتها للتعامل مع الأنظمة الحديثة، إلى جانب تطبيق أفضل الممارسات العالمية في أنظمة إدارة الجودة وسلامة الغذاء والصحة والسلامة المهنية والإدارة البيئية، بما يعزز من كفاءة الأداء المؤسسي واستدامة العمليات الصناعية.

وتوفر الشركة فرص عمل مباشرة لنحو 713 موظفًا، تبلغ نسبة التعمين بينهم 60%، في تأكيد على التزامها بتنمية الكفاءات الوطنية وتعزيز المحتوى المحلي، إلى جانب مساهمتها في دعم سلاسل القيمة الصناعية وتعزيز القيمة المضافة للقطاع الصناعي الوطني.

موقع استراتيجي وبنية صناعية داعمة للنمو

واستفادت الشركة من موقعها في مدينة الرسيل الصناعية، التي تُعد من أبرز المدن الصناعية في سلطنة عُمان، حيث وفّرت بيئة صناعية متكاملة وبنية أساسية متطورة أسهمت في تعزيز كفاءة العمليات الإنتاجية وتسهيل سلاسل الإمداد والتوزيع، وتمكين الشركة من توسيع نطاق أعمالها وتعزيز حضورها في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وتنتج الشركة مجموعة واسعة من الزيوت النباتية ومشتقاتها التي تلبي احتياجات قطاعات الصناعات الغذائية والتجزئة والمطاعم، إضافة إلى تصنيع منتجات خاصة لبعض العلامات التجارية العالمية، ما يسهم في تعزيز القيمة المضافة للقطاع الصناعي الوطني ودعم الصناعات المرتبطة بالأمن الغذائي.

جوائز وتكريمات تعكس ريادتها الصناعية

وحصدت الشركة عددًا من الجوائز والتكريمات التي تؤكد تميزها ومكانتها الصناعية، من أبرزها جائزة التميز الصناعي الخليجي ضمن فئة المصانع الكبيرة لعام 2025، ودرع التميز الصناعي على مستوى سلطنة عُمان لعام 2020، إلى جانب فوز علامتها التجارية «المنارة» بجائزة العلامة التجارية الأكثر ثقة في سلطنة عُمان لعام 2022، فضلاً عن حصولها على جائزة أفضل مصدر تقديرًا لنجاحها في التوسع بالأسواق الدولية.

كما حصلت الشركة على عدد من شهادات الجودة والاعتماد الدولي، من بينها شهادات ISO 9001 لنظام إدارة الجودة، و14001 ISO للإدارة البيئية، و ISO 22000 وBRCGS لسلامة الغذاء، و ISO 45001 للصحة والسلامة المهنية، إضافة إلى اعتماد مختبراتها وفق معيار ISO/IEC 17025، ما يعكس التزامها بتطبيق أعلى المعايير العالمية في مختلف عملياتها.

التزام بالابتكار والجودة منذ 1982 لمواكبة الأسواق العالمية

توسع مستمر للطاقة الإنتاجية والتصدير إلى أكثر من 30 دولة

رؤية مستقبلية لتعزيز النمو والاستدامة

وتواصل شركة أريج للزيوت النباتية ومشتقاتها تنفيذ خططها التوسعية التي تركز على تطوير قدراتها الإنتاجية وتبني أحدث التقنيات الصناعية وتعزيز الابتكار، بما يدعم توسعها في الأسواق العالمية ويعزز تنافسيتها، ويؤكد دورها الريادي انطلاقًا من مدينة الرسيل الصناعية، ومساهمتها الفاعلة في دعم مسيرة التنمية الصناعية وتحقيق مستهدفات التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في سلطنة عُمان.

وتؤكد الشركة أن رحلتها نحو التميز الصناعي لا تزال مستمرة، في ظل توجهها لمواكبة متطلبات الثورة الصناعية الخامسة، من خلال الاستثمار في التقنيات المتقدمة وتعزيز التكامل بين الإنسان والتكنولوجيا، بما يفتح آفاقًا جديدة للابتكار ورفع الكفاءة وتعظيم القيمة المضافة. وتنطلق هذه الرؤية من قناعة راسخة بأن «الابتكار هو القدرة على تحويل الأفكار إلى عوائد ملموسة»، وأن الابتكار المستدام يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق الاستدامة وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، بما يرسّخ مكانة الشركة كشريك صناعي موثوق ومساهم فاعل في مستقبل القطاع الصناعي.

توقعات بارتفاع النمو العالمي إلى 3.3% في 2026

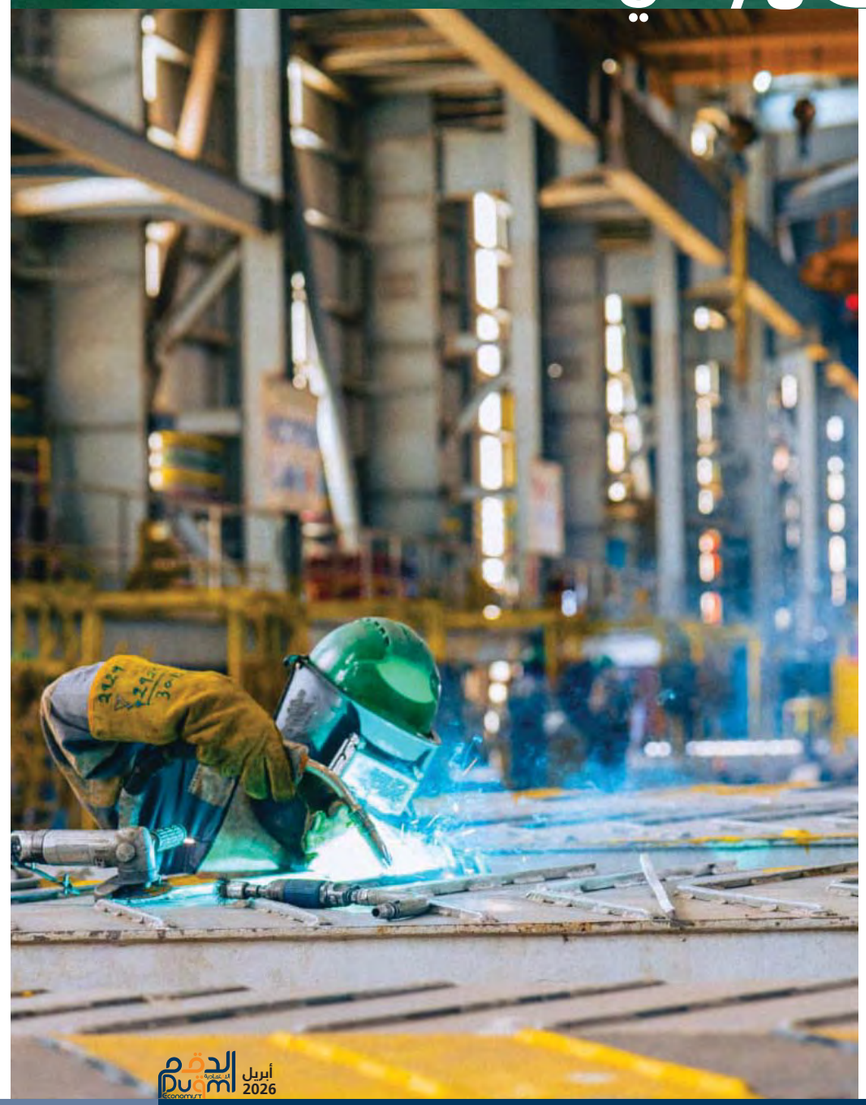

واشنطن -الدقم:

توقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الحقيقي لسلطنة عُمان بنسبة 4 بالمائة خلال 2026، فيما رفع مجددًا توقعاته للنمو العالمي في عام 2026، في ظل تكيف الشركات والاقتصادات مع خفض الرسوم الجمركية خلال الأشهر الماضية، واستمرار طفرة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، التي أسهمت في تعزيز ثروات الأصول وتحسين آفاق زيادة الإنتاجية.

وتوقع الصندوق، في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي العالمي نموًا بنسبة 3.3% في عام 2026، بزيادة قدرها 0.2 نقطة مئوية عن تقديراته الصادرة في أكتوبر الماضي، وهو المستوى نفسه المتوقع لعام 2025، فيما أبقى توقعاته لنمو عام 2027 دون تغيير عند 3.2%.

وأشار الصندوق إلى أن تحسن آفاق النمو يعود إلى الاتفاقيات التجارية التي أسهمت في خفض الرسوم الجمركية، إضافة إلى قدرة الشركات على إعادة توجيه سلاسل التوريد، واستمرار الاستثمارات المرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي.

وتفترض أحدث توقعات الصندوق أن يبلغ المعدل الفعلي للرسوم الجمركية الأمريكية 18.5%، انخفاضًا من نحو 25% في توقعات أبريل 2025.

وقدّر الصندوق نمو الاقتصاد الأمريكي في عام 2026 بنسبة 2.4% ، بزيادة قدرها 0.3 نقطة مئوية عن توقعات أكتوبر الماضي، مدعومًا بالاستثمار في البنية الأساسية للذكاء الاصطناعي، في حين خفّض توقعاته لنمو الاقتصاد

الأمريكي في عام 2027 بمقدار 0.1 نقطة مئوية إلى 2%.

الاستثمار في التكنولوجيا

وأوضح الصندوق أن الاستثمار في التكنولوجيا يسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي في إسبانيا، حيث رفع توقعه لنمو ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2026 بمقدار 0.3 نقطة مئوية ليصل إلى 2.3% ، فيما أبقى توقعاته لنمو الاقتصاد البريطاني دون تغيير عند 1.3 بالمئة لعام 2026.

وأكد صندوق النقد الدولي أن الذكاء الاصطناعي يمثل فرصة كبيرة لدعم النمو الاقتصادي العالمي، في حال أدت زيادة الاستثمارات إلى تسريع تبنّي هذه التكنولوجيا، وتحقيق مكاسب في الإنتاجية، وتعزيز آليات الأعمال والابتكار.

وبناءً على ذلك، رجّح الصندوق أن يرتفع النمو العالمي بما يصل إلى 0.3 نقطة مئوية في عام 2026، وبما يتراوح بين 0.1 و0.8 نقطة مئوية سنويًا على المدى المتوسط، اعتمادًا على سرعة تبنّي الذكاء الاصطناعي ومستوى استعداد الدول والاقتصادات للاستفادة منه.

توقعات الاقتصادات الكبرى

وفيما يتعلق بتوقعات الاقتصادات الكبرى الأخرى، أفاد الصندوق بأن نمو الاقتصاد الصيني في عام 2026 سيبلغ 4.5%، منخفضًا عن الأداء الذي فاق التوقعات في عام 2025 وبلغ 5%، لكنه أعلى بمقدار 0.3 نقطة مئوية من تقديرات أكتوبر.

كما توقع الصندوق أن يبلغ نمو منطقة اليورو 1.3% في عام 2026، بزيادة قدرها 0.1 نقطة مئوية عن تقديرات أكتوبر، مدفوعًا بزيادة الإنفاق العام في ألمانيا وتحسن الأداء الاقتصادي في إسبانيا وأيرلندا.

وأبقى الصندوق توقعاته لنمو منطقة اليورو في عام 2027 دون تغيير عند 1.4%، مشيرًا إلى أن الزيادات الأوروبية المزمعة في الإنفاق الدفاعي لن تنعكس آثارها إلا في سنوات لاحقة.

وتوقع صندوق النقد الدولي أن يواصل التضخم العالمي مساره النزولي، ليتراجع من 4.1% في عام 2025 إلى 3.8% في عام 2026، ثم إلى 3.4% في عام 2027.

توقعات إيجابية لسلطنة عمان

من جانبه قال سعادةُ الدكتور ناصر بن راشد المعولي وكيل وزارة الاقتصاد في وقت سابق إنّ هناك توقعات إيجابية للنمو الاقتصادي في سلطنة عُمان

سعادة الدكتور ناصر المعولي: توقعات إيجابية للنمو الاقتصادي في سلطنة عُمان في عام 2026 بنسبة نمو 4 بالمائة، ومستويات آمنة للتضخم عند 1.4 بالمائة

في عام 2026 بنسبة نمو 4 بالمائة، ومستويات آمنة للتضخم عند 1.4 بالمائة.

وأوضح سعادتُه أن الخطة الخمسية الحادية عشرة تتطلب استثمارات إضافية تُقدّر بـ 15.6 مليار ريال عُماني، تُوجّه نحو قطاعات اقتصادية واجتماعية رئيسة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق معدل نمو مستهدف يبلغ 5 بالمائة.

وأشار سعادتُه إلى أن الخطة تستهدف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بـ 4.6 بالمائة، و4 بالمائة بالأسعار الثابتة، و28 بالمائة نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، و11 بالمائة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل تضخم لا يتجاوز 2 بالمائة.

وأضاف سعادتُه أن الخطة تستهدف أيضًا مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 56 بالمائة، و21 بالمائة نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق معدل نمو الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة بنسبة 4 بالمائة، و2.6 بالمائة للأنشطة النفطية.

أبرز الإنجازات مدينة خزائن الاقتصادية عام 2025

استثمارات القطاع الخاص

الاستثمار المضاف الملتزم به: **323.9** مليون ريال عُماني
عدد الاتفاقيات: **34** اتفاقية
الاستثمات التتزمي الخاص
الاستثمار التراكميّ الملتزم به: **834.7** مليون ريال عُماني

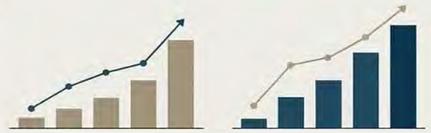

توزيع الاستثمارات حسب القطاع

صناعي
315.5 مليون ريال/ 31 اتفاقية

تجاري:
8 ملايين ريال عُماني/ 2 اتفاقية

لوجستي
450 ألف ريال عُماني/ اتفاقية واحدة

صناعي: 315.5 مليون ريال عُماني/ 31 اتفاقية
تجاري: 8 ملايين ريال عماني/ 2 اتفاقية
لوجستي: 450 ألف ريال عُماني/ اتفاقية واحدة

طلبات الاستثمار

عدد طلبات الاستثمار التي تم التعامل معها: **68** طلبًا

مشاريع القطاع الخاص

مشروع المخبز الصناعي – مطاحن صلالة

يُسهم في:
- تعزيز الأمن الغذائي
- دعم المنتج الوطني
- التصدير للأسواق المجاورة

الخدمات العامة

السجلات التجارية الجديدة: **53** سجلًا
تراخيص مزاولة الأنشطة الاقتصادية: **44** ترخيصًا
إباحات البناء الصادرة: **23** إباحة
- صناعي: **19**
- خدمات مرافق: **1**
- تخزين/ لوجستي: **3**

تأشيرات المستثمرين وتراخيص العمل

تأشيرات المستثمرين: **6**
تراخيص العمل: **442**
الإجمالي: **448**
التصاريح البيئية الصادرة: **5** تصاريح

تطوير البنية الأساسية

مشاريع مكتملة

إنشاء البنية الأساسية – المرحلة 1BC
- شبكة طرق داخلية بطول 9 كم
- رصف الطرق + شبكة مياه
- إنارة الطرق
- شبكة تصريف مياه الأمطار
- عبارات صندوقية ولوائح مرورية

مشاريع قيد التنفيذ

أعمال البنية التحتية للمرحلة الأولى (المرحلة الرابعة)

تشمل:
- طرق معبدة
- إنارة
- شبكات تصريف مياه الأمطار
- شبكات مياه الشرب

حالة المشروع: قيد التنفيذ
تاريخ بدء الإنشاء: 26 نوفمبر 2025

الشؤون البيئية والتفتيش

مؤشرات التفتيش

زيارات ميدانية روتينية: **188**
زيارات مفاجئة: **76**
زيارات مشتركة مع جهات حكومية: **2**
تقارير الزيارات: **195**

الالتزام البيئي
شركات ملتزمة: **226**
شركات غير ملتزمة: **6**

شركات ملتزمة: **226**
شركات غير ملتزمة: **6**
السلامة والصحة المهنية
عدد الحوادث: **33**
التحقيقات المنجزة: **25**
المخالفات الصادرة: **10**
الإنذارات الصادرة: **26**

صالح بن نبهان المعمري
رئيس التحرير

مسيرة عطاء... واستمرار نهج

في خضمّ التحوّلات التنموية المتسارعة التي تشهدها البلاد، تبرز الكفاءات القيادية بوصفها رأس المال الحقيقي ومحرك القيمة المضافة في منظومة الاقتصاد الوطني؛ إذ لم تعد الإنجازات تُقاس بحجم الأرقام فحسب، بل بما تتركه من أثرٍ ممتد في النفوس والمؤسسات وبيئة العمل ومن بين هذه القيادات التي عملت معها عن قرب، معالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي، الذي قدّم خلال فترة رئاسته للهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة نموذجًا يُحتذى في العطاء الصادق والعمل المؤسسي الدؤوب والمثابر.

لقد شهدت السنوات الخمس الماضية حراكًا ملموسًا في تطوير المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية وتعزيز جاذبيتها الاستثمارية، لكن ما يميّز تلك المرحلة لم يكن فقط ما تحقق من منجزات، بل الروح التي قاد بها معاليه العمل؛ فروحه المشجعة ودعمه المستمر للكادر الوظيفي دائم ومستمر، الأمر الذي يعزز روح المبادرة ويُنمّي الطاقات ويستند منه رؤية ونظرة مستقبلية طموحة، تقود نحو استشراف الفرص وصناعة أثر مستدام، فهو قريب من الميدان والإنجاز فكانت بصماته واضحة، لا في المشاريع فحسب، بل في بناء منظومة عمل أكثر نشطة رغم قلة الموارد البشرية في المؤسسة.

ومن هذا المنطلق، فإن كلمات الشكر لا تفي حق هذا الرجل، لكنها تظل واجبًا صادقًا، نعبّر من خلالها عن امتناننا لما قدّمه معالي الشيخ من جهدٍ أسهم في ترسيخ دعائم مرحلة مهمة، ستبقى أساسًا يُبنى عليه الكثير.

واليوم، تمضي المسيرة بثقة نحو المستقبل بقيادة معالي قيس بن محمد اليوسف، الذي يحمل الراية برؤية متجددة وطموح متسع، مستندًا إلى إرثٍ من العمل المتقن، ومُضيفًا إليه فكرًا اقتصاديًا حديثًا يواكب تطلعات المرحلة المقبلة، فهو أحد القيادات الوطنية الاقتصادية البارزة، حيث يمتلك معالي قيس خبرة واسعة في مجالات التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ويعد رمز للتكامل بين القطاعين العام والخاص ويمتلك سجل حافل في تطوير بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات فهو الرجل المناسب لهذه المرحلة.

وتتجلى ملامح هذه المرحلة في التركيز على رفع كفاءة الأصول الاقتصادية، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية عُمان 2040، ويعزز من دور المناطق الاقتصادية كمحركات للنمو، ومنصات للتصنيع والتصدير، ومراكز لوجستية متكاملة.

إنها مسيرة اقتصادية متصلة الحلقات، لا تتوقف عند حدود الإنجاز، بل تُراكم مكتسباتها عبر تعاقب القيادات وتكامل الأدوار؛ وفاءً لمن أسّس، وثقةً فيمن يقود. وبين هذا وذاك، تظلّ المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية هي المستفيد الأكبر، وهي في الوقت ذاته الرهان الاستراتيجي لمستقبل اقتصاد عُماني أكثر تنوعًا، وانفتاحًا، وقدرةً على المنافسة في الاقتصاد العالمي.

الكفاءات القيادية تصنع الأثر في النفوس، وتتجاوز منطق الأرقام نحو بناء قيمة مستدامة، عبر قيادة مؤسسية راسخة تعزّز جاذبية الاستثمار وترسم ملامح اقتصاد أكثر تنافسية

مسيرة اقتصادية متصلة الحلقات، لا تتوقف عند حدود الإنجاز، بل تُراكم مكتسباتها عبر تعاقب القيادات وتكامل الأدوار؛ وفاءً لمن أسّس، وثقةً فيمن يقود

OMAP Platform

The OMAP Platform is an advanced digital platform for interactive geographic mapping that serves as the central reference for spatial data and master plans of all Special Economic Zones, Free Zones, and Industrial Cities under the supervision of the Public Authority for Special Economic Zones and Free Zones (OPAZ).

The platform was officially launched on 18 September 2023, and the updated version of the platform was completed on 1/12/2025 on both web and mobile platforms. It aims to provide a unified digital window that brings together data from all zones under one umbrella, enabling investors, government entities, and developers to access accurate and up-to-date information through interactive 2D and 3D maps, thereby enhancing the quality of decision-making and accelerating procedures related to investment projects.

منصة OMAP

تُعد منصة OMAP منصة رقمية متقدمة للخرائط الجغرافية التفاعلية، والمرجع المركزي للبيانات المكانية والمخططات الهيكلية لجميع المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية التابعة للهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة (OPAZ).

تم إطلاق المنصة رسميًا في 18 سبتمبر 2023 وتم الانتهاء من النسخة المحدثة للمنصة بتاريخ 2025/12/1 على الموقع الالكتروني والهاتف النقال بهدف توفير نافذة رقمية موحدة تجمع بيانات جميع المناطق تحت مظلة واحدة، وتتيح للمستثمرين والجهات الحكومية والمطورين الوصول إلى معلومات دقيقة وحديثة عبر خرائط تفاعلية ثنائية وثلاثية الأبعاد، بما يعزز جودة اتخاذ القرار ويسرّع الإجراءات المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية.

An Integrated System of Advanced Capabilities

- Smart search for investment lands and plots ready for development
- Interactive spatial and analytical tools
- Distance measurement, facility display, and detailed information viewing
- An AI-powered smart assistant that helps answer investors' questions, enables smart search for opportunities, supports seamless navigation, and allows printing of digital maps

منظومة متكاملة من القدرات المتقدمة

- البحث الذكي عن الاراضي الاستثمارية والقطع الجاهزة للتطوير
- أدوات تحليل مكاني وبياني تفاعلي
- قياس المسافات، عرض المرافق، وإظهار التفاصيل
- مساعد ذكي مدعوم بالذكاء الاصطناعي يساعد في الرد على أسئلة المستثمرين، والبحث الذكي عن الفرص، والتنقّل السلس، مع إمكانية طباعة الخرائط الرقمية

Comprehensive and Integrated Data

- Display of infrastructure data (electricity, water, telecommunications, roads)
- Direct integration with climate monitoring systems and weather stations
- Integration of engineering, climatic, and environmental data within a single system
- Providing unified and clear access to land data and master plans

بيانات شاملة ومتكاملة

- عرض بيانات البنية الأساسية (كهرباء، مياه، اتصالات، طرق)
- ربط فوري مع أنظمة الرصد المناخي ومحطات الطقس
- دمج البيانات الهندسية والمناخية والبيئية في نظام واحد
- إتاحة بيانات الأراضي والمخططات بشكل موحد وواضح

تقنيات ثلاثية الأبعاد

- تحليل الارتفاعات
- محاكاة الظلال
- عرض ثلاثي الأبعاد (3D)

Engineering and Legal Services

- Printing maps and sketches according to approved standards
- Ability to print cadastral drawings in accordance with the approved legal standards in the zones

Advanced 3D Technologies

- Three-dimensional (3D) visualization of locations
- Simulation of shadows and terrain elevations
- Precise geographic and engineering site analysis

تقنيات متقدمة ثلاثية الأبعاد

- عرض ثلاثي الأبعاد (3D) للمواقع
- محاكاة الظلال وارتفاعات الأرض
- تحليل دقيق للموقع جغرافيًا وهندسيًا

خدمات هندسية وقانونية

- طباعة الخرائط والكروكيات وفق معايير معتمدة
- إمكانية طباعة الرسم المساحي وفق المعايير القانونية المعتمدة في المناطق